خطر التطرف والإرهاب على الأمن القومي المصري

أ. إلهام فرج نجار فرج

الباحثة بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

Elhamelnaggar35@gmail.com

أ.د إسماعيل صبري مقلد
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة أسيوط

أ.د علاء عبدالحفيظ محمد
أستاذ العلوم السياسية وعميد
كلية التجارة - جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الثالث والثمانون– مارس ٢٠٢٥م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

فرج، إلهام فرج نجار ومقلد، إسماعيل صبري ومحمد، علاء عبدالحفيظ (٢٠٢٥). خطر التطرف والإرهاب على الأمن القومي المصري. **المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط**، العدد ٨٣، ١٥-٥٤

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

خطر التطرف والإرهاب على الأمن القومي المصري

أ. إلهام فرج نجار فرج

أ.د. إسماعيل صبري مقلد، أ.د. علاء عبد الحفيظ محمد

المستخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبرز مُؤشرات تصاعُد خطر التطرف والإرهاب وتأثيرهما على أمن مصر القومي؛ حيثُ واجهت مصر تحديات التطرف والإرهاب التي شكَّلت تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي مُنذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وكذلك التعرف على النتائج والتداعيات الأمنية، التي تتمثل في رصد وتوضيح تأثير خطر التطرف والإرهاب على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن التداعيات الأمنية لهما، وأيضًا التطرق إلى استعراض وتحليل عناصر الرؤية المصرية لكيفية التعامل مع تهديد التطرف والإرهاب للأمن القومي المصري، وأن جمهورية مصر العربية تواجه تهديدًا مُتصاعِدًا للتطرف والإرهاب، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات شاملة تُعالج الدوافع الأساسية مع استهداف الإرهابيين ومنع التطرف، وسوف تستمر جهود الدولة المصرية في التطور كنتيجة للمواجهات التي تتعرض لها مع الإرهابيين وتسعى إلى تعزيز قدراتها على مُكافحة التطرف والإرهاب على المستوى الوطني.

الكلمات المفتاحية: خطر التطرف والإرهاب، أمن مصر القومي، عناصر الرؤية المصرية، تحديات مكافحة التطرف والإرهاب.

The Threat of Extremism and Terrorism to Egyptian National security

Miss. Elham farag Naggar farag

elhamelnaggar35@gmail.com

Prof. Dr. Alaa Abdel Hafeaz, Prof. Dr. Ismail Sabry Maklad

Abstract:

This study seeks to analyze the most prominent indicators of the escalation of the threat of extremism and terrorism and their impact on Egypt's national security, as Egypt has faced the challenges of extremism and terrorism that have posed a serious threat to its national security since the revolution of January 25 2011, as well as identifying the results and security repercussions, which are represented in monitoring and clarifying the impact of the threat of extremism and terrorism on The political, economic and social conditions, as well as their security repercussions, and also to review and analyze the elements of the Egyptian vision of how to deal with the threat of extremism and terrorism to Egyptian national security, and that the Arab Republic of Egypt faces an escalating threat of extremism and terrorism, which requires comprehensive strategies that address the basic motives while targeting terrorists and preventing Extremism. The Egyptian state's efforts will continue to develop as a result of the confrontations it is exposed to with terrorists and it seeks to enhance its capabilities to combat extremism and terrorism at the national level.

Keywords: The threat of extremism and terrorism, Egypt's national security, elements of the Egyptian vision, the challenges of combating extremism and terrorism.

مُقدمة:

واجهت مصر تحديات التطرف والإرهاب التي شكَّلت تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي مُنذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وكانت هُناك موجة من الهجمات الإرهابية والأنشطة المُتطرفة وقد أسهم انهيار مؤسسات الشرطة وضعف مؤسسات الدولة في تصاعد هذه التهديدات، وفي عهد الرئيس الإخواني محمد مرسي، تفاوض النظام مع الإرهابيين في شمالِ سيناء بدلاً من المواجهات المُسلحة، وهو الأمر الذي ثبت عدم فعاليته وقد سمح ذلك للمنظمات الإرهابية ببناء شبكات وزيادة قدراتها.

كما واجهت مصر زيادة في الإرهاب الداخلي وإرهاب داعش في الدول المجاورة مثل سوريا وليبيا، وقد شكَّل المقاتلون العائدون من هذه الصراعات تحديات أمنية إضافية، ولقد أدَّى ضعف الحُكم ونفوذ الجماعات السلفية الجهادية إلى تحويلِ سيناء إلى ملاذٍ آمنٍ للإرهابيين، وردًا على هذه التهديدات، نفَّذت مصر سياسات مُكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، وتستهدف هذه السياسات إزالة خطر الإرهابيين، ومساعدة الضحايا، ومنع التطرف، ومع ذلك، هناك تحديات تَحِدُّ من فعاليتها، مثل الطبيعة المُعقدة للإرهاب والحاجة إلى استراتيجيات شاملة لاحتوائه وتحجيم أخطاره، وعلى الرغم من تلك التحديات، بذلت الدولة المِصرية جهودًا كبيرة لمُكافحة التطرف والإرهاب من خلالِ تطوير قدراتها العسكرية والدخول في شراكات دبلوماسية مع غيرها من الدول الإقليمية والدولية، حيث تُدرِك البلاد أهمية العمل العسكري الحازم لمنع التوسع الإقليمي للإرهاب وحماية المدنيين.

وكذلك التطرق إلى النتائج والتداعيات الأمنية، التي تتمثل في رصد وتوضيح تأثير خطر التطرف والإرهاب على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن التداعيات الأمنية لهما، وتستعرض الدراسة أيضًا عناصر الرؤية المصرية لكيفية التعامل مع تهديد التطرف والإرهاب للأمن القومي المصري، وأن جُمهوريةِ مصرَ العربية تواجه تهديدًا مُتصاعدًا للتطرف والإرهاب؛ الأمر الذي يتطلب استراتيجيات شاملة تُعالج الدوافع الأساسية مع استهداف الإرهابيين ومنع التطرف، وسوف تستمر جهود الدولة المصرية في التطور كنتيجة للمواجهات التي تتعرض لها مع الإرهابيين وتسعى إلى تعزيز قدراتها على مكافحة التطرف والإرهاب على المستوى الوطني ، لِذا سوف تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مؤشرات تصاعُد خطر التطرف والإرهاب على أمن مصر القومي.

المبحث الثاني: النتائج والتداعيات الأمنية.

المبحث الثالث: عناصر الرؤية المصرية لكيفية التعامل مع تهديد التطرف والإرهاب للأمن القومي المصري.

المُشكلة البحثية:

تتمثل الإشكالية البحثية هُنا في أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة المصرية لمكافحة خطر التطرف والإرهاب وتداعياتهما ومن خلال تطوير قدراتها العسكرية والدخول في شراكات دبلوماسية مع غيرها من الدول الإقليمية والدولية، إلا أن هناك تحديات تَحِّد من فعاليتها، مثل الطبيعة المعقدة للإرهاب والحاجة إلى استراتيجيات شاملة لاحتوائه وتحجيم أخطاره، حيث تُدرِك البلاد أهمية العمل العسكري الحازم لمنع التوسع الإقليمي للإرهاب وحماية المدنيين.

الأسئلة البحثية:

يُثير موضوع الدراسة الكثير من التساؤلات المهمة التي تتمثل في الآتي:

أ. التساؤل الرئيس للدراسة:

ما طبيعة الاستراتيجية الوطنية التي تتبعها الدولة المصرية لمكافحة الإرهاب واحتواء العنف وخطر التطرف الذي يُشكل تهديدًا لأمنها القومي؟ وما الأبعاد والمحاور والأعمدة الرئيسة لهذه الاستراتيجية الوطنية الشاملة؟

ب. التساؤلات الفرعية:

١. ما أبرز الملامح المُمَيِزة لهذه الاستراتيجية الوطنية المصرية لمُكافحة الإرهاب وخطر التطرف ؟
٢. وإلى أي مدى يُشكل الهدف المُتعلق بمكافحة التطرف والإرهاب أولوية استراتيجية مهمة على قائمة اهتمامات الدولة المصرية في الوقت الحاضر؟
٣. وما أبرز مُؤشرات تصاعُد خطر التطرف والإرهاب وتأثيرهما على أمن مصر القومي؟
٤. وما النتائج والتداعيات الأمنية التي ترصد تأثير خطر التطرف والإرهاب على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن التداعيات الأمنية لهما؟

تأسيسًا على إشكالية البحث؛ فإن الفرضية الرئيسة هُنا تكمُن في:

أنه كلما زادت مجهودات الدولة المصرية تجاه مكافحة التطرف والإرهاب وتم تطبيق وتفعيل محاور الاستراتيجية الوطنية بسياساتها وأعمدتها المختلفة سواء الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، انعكس ذلك في تحقيق الأمن والاستقرار وانخفض مؤشر خطر التطرف والإرهاب وتهديد اتهما، وكذلك تداعياتهما المختلفة.

أهمية الدراسة:

ترجـع أهميـة الدراسـة إلـى أن ظـاهرة التطـرف والإرهـاب تُعد مـن أهم القضـايا السياسية والأمنيـة التـي تواجـه المجتمـع، الأمـر الـذي يتطلـب تضـافر الجهـود المُجتمعيـة لمعالجتهـا، بالإضـافة إلـى ضـرورة دراسـة وتحليـل هـذه الظـاهرة للوقـوف علـى أسـبابها وتداعياتها وسبُل مكافحتها.

الأهمية العلمية:

وهي تنبع من أهمية موضـوع الاسـتراتيجية الوطنيـة التـي تتبعهـا الدولـة المصـرية في مكافحة التطرف والإرهاب لما لها من آثار كبيرة في تحقيق الأمن القومي، بالإضـافة إلـى أن هنـاك نُـدرة فـي دراسـة الاسـتراتيجية الوطنيـة التـي تتبعهـا الدولـة المصـرية فـي مكافحـة التطـرف والإرهـاب؛ لِـذا فـإن هـذه الدراسـة قـد تُثـري المكتبـة العلميـة بمـا سـوف تتضمنه من دراسة وتحليل هذه الظاهرة للوقوف على أسبابها وتداعياتها وسبُل مكافحتها.

الأهمية العملية:

إنـه مـن المتوقـع أن تُسـهم هـذه الدراسـة فـي تـوفير المعلومـات والحقـائق الأمنيـة والسياسية المهمة التي تصل بالباحثة في النهاية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تفيد المسئولين في التعامل مع ظـاهرة الإرهـاب وخطـر التطـرف، ووضـعها تحـت السيطرة، وبعد أن أصبح التطرف والإرهاب ظاهرة وجريمة دولية تتطلب موقفًا حازمًا لجميع أشكاله، لمنع انتشاره على نِطاق واسع، ومحاصرته أينما ظهر، والقضاء عليه.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكلٍ عام إلى التعرف على ملامح الاستراتيجية الوطنية التي تتبعها الدولة المصرية في مكافحة التطرف والإرهاب، ومن هذا الهدف العام، ينبثق عدد من الأهداف الأخرى التي تحاول الدراسة تحقيقها.

- التعرف على طبيعة السياسات الحكومية الأمنية والتشريعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من السياسات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتحقيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحةِ الإرهاب.
- تحليل التداعيات الأمنية والسياسية للإرهاب وتأثيره على أمن واستقرار وسلامة المجتمع المصري.
- رصد وتحليل أبرز مُؤشرات تصاعُد خطر التطرف والإرهاب وتأثيرهما على أمن مصر القومي.

- وكذلك التعرف على النتائج والتداعيات الأمنية، التي تتمثل في توضيح تأثير خطر التطرف والإرهاب على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن التداعيات الأمنية لهما.
- الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تفيد في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب.

مناهج البحث:

اختارت الباحثة منهج تحليل النُظُم ليكون الأداة المنهجية الرئيسة المُستخدمة في هذه الدراسة، وإن استخدام منهج تحليل النظم سيساعد الباحثة في معرفة الهيكل الذي يتم فيه وضع سياسات مكافحة الإرهاب والتطرف في جمهوريةِ مصرَ العربية، أي نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال صُنع تلك السياسات، والوزن النسبي لكل من تلك المؤسسات، وكذلك لمعرفة العمليات التي تُتخذ من خلالها القرارات المتعلقة بالأمن القومي، والتي تشمل نمط التفاعلات بين المؤسسات العاملة في المجال الوطني، في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسة المنشودة في مجال الأمن القومي ومكافحة الإرهاب والتطرف وأدوات تحقيق تلك الأهداف، مع التركيز على تحليل المؤسسات التي تضع سياسات مكافحة الإرهاب والتطرف لدى الدولة المصرية ونفوذها، كما ذكرت الباحثة سابقًا، فإن منهج تحليل النظم يساعد في استخدام مناهج أخرى معروفة في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية وبالتالي، تم استخدام المنهج المؤسسي أيضًا في الدراسة.

تقسيم الدراسة:

وانطلاقًا مما سبق، سوف تنقسم الدراسة البحثية إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: يُحلل مؤشرات تصاعُد خطر التطرف والإرهاب على أمن مصر القومي، والمبحث الثاني: يرصد النتائج والتداعيات الأمنية، والمبحث الثالث: يُناقش عناصر الرؤية المصرية لكيفية التعامل مع تهديد التطرف والإرهاب للأمن القومي المصري، وتنتهي الدراسة بخاتمة والنتائج التي تضمنتها الدراسة.

المبحث الأول: مؤشرات تصاعُد خطر التطرف والإرهاب على أمن مصر القومي:

بدأت الأحداث الإرهابية تتزايد في عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك مع حادث قيام تنظيم الجهاد باغتيال ١١٨ ضابطًا ومجندًا ومدنيين، بعد اقتحام مديرية أمن أسيوط في ٨ أكتوبر ١٩٨١، والتي كان الإرهابي عاصم عبد الماجد، أحد المتورطين فيها، وكان ذلك بعد مرور ٤٨ ساعة من حادث المنصة واغتيال الرئيس أنور السادات، فكان بداية مسلسل نشر الفوضى في مصر بعد مخطط الجماعات للإعلان عما سموه

بالإمـارة الإسـلامية، وتم ضـبطهم ومحـاكمتهم فـي القضـية ٦٢ لسـنة ١٩٨٢، عقـب ذلـك، تواصـلت الأحداث الإرهابيـة فـي فترتـى الثمانينيـات والتسـعينيات، والتـي شـهدت محاولـة اغتيال أكثر من وزير داخلية بينهم حسن أبو باشا في عام ١٩٨٦، وزكى بدر "١٩٩٠"، والنبوي إسماعيل "١٩٩١"، وعبدالحليم موسى "١٩٩٢"، وحسن الألفي"١٩٩٣"، فيما استمرت محاولات الاغتيالات بمحاولـة اغتيـال الدكتور عـاطف صـدقي، رئيس الـوزراء في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣، والتي اعترف أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة بتورطه فيها، ثم محاولـة اغتيـال صـفوت الشـريف وزيـر الإعـلام فـي ١٣ ديسـمبر ١٩٩٣ أيضًـا، ولـم تقتصر محاولات الاغتيال على كبار رجال الدولة فحسب، بل طالت الكُتّـاب والمفكرين، والجـدير بالـذكر أن الـرئيس محمـد حسـني مبـارك هـو أول رئـيس فـي العـالم يـدعو لعقـد مؤتمر دولـي لمكافحـة الإرهـاب، وذلـك فـي ٢٨ ينـاير ١٩٨٦، أثنـاء حديثـه أمـام الجمعيـة البرلمانية لمجلس أوروبا، كما تحدث أمام مؤتمر القمة الإسلامي الخامس بالكويت، الذي عقد في ٢٧ يناير ١٩٨٧، حول خطورة الإرهاب، لافتًا إلى أن مصر نبهت منذ مـا يزيـد على عام إلى ضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب والكشف عن دوافعها وآثارها السياسية والاقتصادية والنفسية.[١]

كمـا واجهـت مصـر خـلالَ الفتـرةِ (٢٠١١-٢٠٢٢) عـددًا مـن التحـديات الأمنيـة الخطيرة، تمثلت في الهجمات المُتكررة على المدنيين وقوات الأمن من قِبل الجماعات الإرهابية المُسلحة، وجاءت هذه الهجمات نتيجة الاضطرابات السياسية المُفاجِئَة الناجِمَة عن الثورة الشعبية في ٢٥ يناير ٢٠١١، والاضطرابات السياسية التي تلتها، ومن الناحية الاجتماعية، خلقت بدورها بيئة خِصبة لتمكين هذه الجماعات من الصعود إلى قمة المشهد السياسي المصري، مما أدى إلى تحولات جذرية في البيئة الأمنية في مصر والمنطقة بشكلٍ عام، وأسفرت ثورة ٢٥ يناير عن الإطاحة بالرئيس محمد حسني مبارك ووصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السُّلطة في مصر وسيطرتها على المشهد السياسي، وخطأ حُكم تلك الجماعة في عهد الرئيس الإخواني الأسبق "محمد مرسي" هو أنهم تعمدوا اتباع سياسة التهميش التام لكل قوى المجتمع المصري المختلفة سواء نساء أو علمانيين أو ليبراليين أو مسيحيين في البلاد، بالإضافة إلى تجاهُل الرئيس مرسي، ونظرًا لتنامي حالة السخط الشعبي إلى حد إصدار التشريعات بقرارات سيادية أُحادية دون رقابة قضائية أو مشاورات مع القوى السياسية الأخرى؛ مما أدى إلى تنامي الرفض الشعبي وظهور احتجاجات حاشدة ضد حُكم الإخوان المسلمين وانتهت بـ الإطاحة بنظام مرسي وجماعته

[١] غالي مينا "الإرهاب.. تفجيرات واستهدافات ومحاولات اغتيال لـ«مبارك» "المصري اليوم، القاهرة ، ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1475357

من السُلطة في يوليو ٢٠١٣، كما تم حَلَّ حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي للإخوان المسلمين في التاسع من أغسطس عام ٢٠١٤.[٢]

جاء ذلك في أعقاب إعلان الحكومة المصرية، جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية في٢٥ ديسمبر عام ٢٠١٣، خاصةً مع صدور أحكام قضائية تؤيد قرار الحكومة اعتبار الإخوان جماعة إرهابية؛ لتدخل الجماعة بذلك مرحلة من العداء العميق مع الدولة والمجتمع مُعتمدة على آلية التخريب والتدمير المُمنهج الذي لم يقتصر على هدم مؤسسات الدولة بل امتد ليشمل المجتمع المصري بأسره وقد دفعت سياسات مُكافحة الإرهاب والفكر المتطرف مصر إلى تنشيط سلوكها الداخلي والخارجي من خلال تعزيز تكيفها مع مؤثرات بيئتها الداخلية والخارجية، في محاولة منها لإيجاد بدائل وخيارات أكثر عقلانية في عملية صُنع القرار، كما اتخذت مصر عددًا من الإجراءات على مستوى السياسات الداخلية والخارجية لمعالجة ظاهرة الإرهاب من بينها الإجراءات الحكومية الكثيرة المُتخذة على مستوى الإطار التشريعي والمؤسسي لمكافحة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة من خلال سياسة خارجية فعَّالة، جعلت من أهم أولوياتها دعم الدولة الوطنية داخل النظام الإقليمي العربي وعدم العبث بمقدراتها وسيادتها، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين (مبدأ السيسي)،ولقد ظهر هذا المبدأ بوضوح في الموقف المصري من الأزمة السورية والأزمة الليبية، والذي جاء داعيًا إلى نزع سلاح الميليشيات المُسلحة ووقف التدخل الأجنبي والحفاظ على المؤسسات الوطنية بهما والحفاظ على وحدة وسيادة البلدين، كما أصبحت مُكافحة الإرهاب أحد الأهداف المحورية للسياسة الخارجية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣.[٣]

وقدمت مصر رؤية شاملة لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي في كلمة الرئيس السيسي أمام القمة الإسلامية الأمريكية، والتي أوضح فيها أن الشرط الأساس الذي يجعل المنطقة العربية بيئة حاضنة للإرهاب هو العبث بمقدرات الدولة القومية، ومؤسساتها، مؤكدًا أن المنطقة تعرضت في السنوات الأخيرة لمُخطط ممنهج وممول لإسقاطها في الفراغ المُدمر، مؤكدًا أن مصر تدعم كافة جهود التسوية في المنطقة العربية بما يضمن وحدة وسلامة الدولة الوطنية بعيدًا عن التشرذم الطائفي وقوى الإرهاب.[٤]

---

[٢] الدسوقي، أبو بكر، "السياسة الخارجية المصرية بين المراجعة والتقييم"، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٢ عدد ٢٠٩ ، يوليو ٢٠١٧ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، مصر.

[٣] المرجع السابق نفسه.

[٤] عبد الحفيظ ،بركات سيد ،"الانفلات الأمني والأزمة الاقتصادية وتداعياتها على السوق العقاري في ضوء أحداث الربيع العربي وسبل المواجهة"، المؤتمر السنوي السادس عشر: آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي، مج ٢ ، القاهرة، (٢٠١١)، وحدة أ د. محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات كلية التجارة جامعة عين شمس، ص ١٢٧١.

وعَقِب اندلاع ثورة ٢٥ يناير، والتي تنحى بعدها الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عن السُّلطة في ١١ فبراير ٢٠١١م، توالت مشاهد الانفلات الأمني، والتي كان أبرزها اقتحام مديريات الأمن وأقسام وإدارات الشرطة، والاستيلاء على أسلحتها، واقتحام السجون، وتهريب المحكوم عليهم من معتادي الإجرام، وانتشارهم في أنحاء البلاد، وحرق سيارات الشرطة، بالإضافة إلى انتشار البلطجة والفوضى الأخلاقية، ومن ناحيةٍ أخرى، شَهِدت الأوضاع في سيناء أيضًا أزمة مستمرة؛ حيث فَّر الإرهابيون الهاربون من السجون المصرية خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، واستقروا فيها، كما رَّسخت أيضًا جماعة أنصار الجهاد الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وثبتت نفسها في سيناء، الأمر الذي حوَّل سيناء إلى منطقة خارج نطاق سيادة القانون، وعلى الرغم من أن موقع مصر الجغرافي منحها أهمية استراتيجية غير مسبوقة عززت مكانتها على مر العصور، فإن سلبياتها ظهرت في أعقاب أحداث الربيع العربي، حيث تزايدت التهديدات الأمنية عبر الحدود، برية وبحرية ، الأمر الذي تطلب قدرات هائلة لتأمينها، وأدت أحداث الربيع العربي وما تلاها من تطورات إلى استخدام هذه الحدود لتهريب الإرهابيين والأسلحة من وإلى البلاد، بالإضافة إلى تزايد المخاطر القادمة إلى مصر من دول الجوار الجغرافي ليبيا والسودان وغزة، إلى جانب إسرائيل، وهذا بالتزامن مع غياب مؤسسات الدولة، وأصبحت سيناء أيضًا مَعقلًا رئيساً للجماعات الإرهابية[٥]، ويمكن تفسير ظهور الإرهاب في الداخل المصري خلال الفترة بين يناير (٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣) في ضوء العوامل الثلاثة التالية[٦]:

١. فُقدان السُّلطات الأمنية السيطرة على المناطق الحدودية وفي سيناء بصورة خاصة لبعض الوقت، مما سهَّل عملية تزويد الجماعات المتطرفة بالأسلحة والمال، لاسيما بعد أن أصبح الوضع في ليبيا خارجاً عن إطار السيطرة.
٢. الإفراج عن عدد كبير من قادة "الجهاد" بموجب عفو رئاسي، وأن من بين المُفْرَج عنهم جهاديين توجهوا مباشرةً إلى رفح وشاركوا في الهجوم على الجنود المصريين، وغيرها من العمليات الإرهابية.
٣. اكتساب جماعات الإسلام السياسي شرعية كبيرة بعد الثورة، خاصةً بعد فوز الرئيس الإخواني محمد مرسي في الانتخابات واستحواذ جماعة الإخوان وحلفائها على نصيب كبير من السُلطة التنفيذية للدولة؛ حيث تحالفت الجماعة مع القوى الإسلامية

---

[٥] السيد، دلال محمود، "استعادة قوة الجغرافيا في الجمهورية المصرية الثالثة، ملحق مجلة السياسة الدولية"، عدد يوليو ٢٠١٤، ص ٦.

[6] Eman Ragab, Targeting Leaders as a Strategy for Countering Terrorism: The Egyptian Case, Polish Institute of International Affairs, Vol. 22, Iss. 1, Warsaw,(2013),P116.

الأخرى مثل الأحزاب السلفية، وحزب البناء والتنمية؛ مما جعل تبَّني الإخوان موقفًا ضد عنف الجماعات الإسلامية تحديًا حقيقيًا لها ولشرعية وجودها في السُلطة.

ومن أهم مظاهر ذلك تراجع استخدام مصطلح الإرهاب في الخطاب الرسمي مقارنةً بعهد مبارك، وقد وفَّر هذا الوضع للجماعة بيئة مُناسبة للتخلي عن المراجعات الفكرية التي قامت بها الدولة سابقًا، وهو الأمر الذي مثَّل تحديًا حقيقيًا للدولة.

وعلى ذلك فإن الإرهاب كان حاضرًا وبقوة في بيئة الداخل المصري، حيث شهدت مصر خلال الفترة من(٢٠١١ :٢٠٢٢) ما يفوق ٢١٢٤ هجمة إرهابية، جاءت تلك الهجمات مستهدفة المدنيين وقطاع السياحة وقطاع الأعمال ومؤسسات الدولة بهدف إيقاع أكبر ضرر ممكن بالمواطنين والدولة والتأثير السلبي على صورتها الدولية، كما هو موضح بالجدول التالي[٧]:

[7] Global Terrorism Database site available on: https://www.start.umd.edu • 15-2-2021

جدول رقم (١): يوضح عدد الهجمات الإرهابية والضحايا في مصر (٢٠١١-٢٠٢٣)[٨،٩،١٠]

السنة	عدد الهجمات الإرهابية	عدد الوفيات	عدد الإصابات	إجمالي الضحايا سنويًا
٢٠١١	١٨	٥	١٠٩	١١٦
٢٠١٢	٤٩	٤٤	٨٧	١١٩
٢٠١٣	٣٧٣	٢٨٥	٧١٧	٨٧١
٢٠١٤	٣٠٩	٣٤٣	٥٤٩	٩٤٨
٢٠١٥	٦٨٧	٨٩٧	١١٧	١٩٠٠
٢٠١٦	٣٨٠	٦٠٢	٦٣٣	١٢٢٢
٢٠١٧	٢٢٥	٢٨٨	٦٣٢	١٥٢٧
٢٠١٨	٥٤	٩٨	١١٨	٢١٧
٢٠١٩	٦٣	١٥٢	٢٢٣	٣٧٥
٢٠٢٠	٢	٣٢	٩	٤١
٢٠٢١	٤	١٤	١١	٢٥
٢٠٢٢	٥	١٧	٤٠	٥٧
٢٠٢٣	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الإجمالي	٢١٦٩	٢٧٧٧	٣٢٤٥	٣٢٤٥

تم الاستعانة بأرقام وإحصائية الهيئة العامة للاستعلامات ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان عن عدد الهجمات الإرهابية والضحايا في مصر

ويُلاحظ أن المُنحنى العام لتطور الظاهرة الإرهابية في مصر كان يتجه إلى التصاعد منذ عام ٢٠١٣، وتم ذلك بالتزامن مع فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، فخلال تلك الفترة برز نوعان من الفاعلين، النوع الأول: فقد تمثل في الجماعات الإرهابية التي وجدت في سيناء منذ فترات سابقة كجماعات السلفية الجهادية التي استقرت في شمال سيناء في مثلث العريش، الشيخ زويد، رفح والبالغ

[٨] أهم الحوادث الإرهابية، الهيئة العامة للاستعلامات،١٨ يونيو ٢٠٢٢،إقرأ في: https://2u.pw/b7yOftL

[٩] تقرير مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية ٢٠٢١،مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان،١٠ أبريل، ٢٠٢٢،إقرأ في
https://2u.pw/JPbxN4H

[١٠] تقرير "عدسة العمليات الإرهابية في أفريقيا"، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، سبتمبر ٢٠٢٢،إقرأ في:
https://2u.pw/K5wDPhiq

مساحته ٢٢ كم، ومن أبرز تلك الجماعات جماعة أنصار بيت المقدس، أما النوع الثاني: فقد تمثل في إنشاء خلايا إرهابية صغيرة نشطت في معظم محافظات الداخل المصري، وقام على تكوين تلك الخلايا قطاع من شباب جماعة الإخوان المسلمين المنتسبين للقيادات الدُنيا والوسطى وكان أبرز تلك الجماعات جماعة "العقاب الثوري وحازمون" اختلف هذا النوع عن سابقه بعدم وجود قيادة مركزية يُمكن إضعافها بمراجعتها فكريًا أو استهدافها أمنيًا وعسكريًا.[١١]

ومع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحُكم في يوليو عام ٢٠١٤، اشتدت وتيرة الهجمات الإرهابية في مصر، فاستنادًا إلى بيانات تقارير مؤشر الإرهاب العالمي الذي يصدُر عن منظمة الاقتصاد والسلام ، تبيَّن أن مصر تحتل المرتبة الثالثة عشر في قائمة الدول الأكثر استهدافًا بالهجمات الإرهابية على المستوى العالمي وذلك في عامي ٢٠١٤/٢٠١٥[١٢] ، وفي عام ٢٠١٦ دخلت مصر قائمة الدول العشر الأكثر استهدافًا بالعمليات الارهابية مُحتلَة المرتبة التاسعة عالميًا[١٣]، وفي عام ٢٠١٧ احتلت مصر المرتبة الحادية عشرة عالميًا[١٤]، لتعود في عام ٢٠١٨ لقائمة العشر الأكثر استهدافًا بالعمليات الإرهابية مُحتلة المرتبة التاسعة عالميًا[١٥] ، وفي عام ٢٠١٩ تمكنت مصر من الخروج من تلك القائمة محتلة المرتبة الحاديةً عشرةً عالميًا[١٦]ويُمكن تقسيم الإرهاب خلال الفترة من يونيو ٢٠١٩ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ من حيث حِدة العنف وأبرز الفاعلين وَفقًا للجدول التالي:[١٧]

---

[11] - Global Terrorism Database site available on: https://www.start.umd.edu • 15-2-2021.

[١٢] رجب، إيمان أحمد،" تقييم أولى لسياسات مكافحة الإرهاب في مصر آفاق سياسية"، ع٢٧، ٢٠١٦ ، المركز العربي للبحوث والدراسات القاهرة، ص ١٠٥.

[13] . GLOBAL TERRORISM INDEX ,Institute for Economics and Peace University of Maryland USA 2014 p4.

GLOBAL TERRORISM, INDEX Institute for Economics and Peace University of Maryland. USA 2015 ،p10.

[14] . GLOBAL TERRORISM INDEX Institute for Economics and Peace University of Maryland USA-2016-p 10

[15] . GLOBAL TERRORISM INDEX Institute for Economics and Peace،University of Maryland US 2017 p10

[16] GLOBAL TERRORISM INDEX Institute for Economics and Peace University of Maryland US 2018 p8

[17] GLOBAL TERRORISM INDEX Institute for Economics and Peace ،University of Maryland US 2019-p8.

جدول رقم (٢): يوضح خريطة العنف والإرهاب في مصر خلال الفترة(٢٠١٣-٢٠٢٣)

الفترة الزمنية	حِدة العنف	أبرز الفاعلين	أبرز الهجمات الإرهابية
(يونيو ٢٠١٣-٢٠١٤)	مرتفع	جماعة الإخوان المسلمين /أجناد مصر/أنصار بيت المقدس/ كتائب الفرقان حركة مولوتوف / جند الإسلام/ حركة ولع.	مذبحة رفح الثانية / تفجير مديرية أمن الدقهلية، محاولة اغتيال وزير الداخلية محمد إبراهيم / تفجير جامعة ومديرية أمن القاهرة / مذبحة الفرافرة، هجوم كرم القواديس.
(٢٠١٥-٢٠١٧)	مرتفع للغاية	تنظيم ولاية سيناء/ جماعة المرابطين/ جماعة أنصار الإسلام/ حركة حسم / حركة إعدام أنصار الشريعة / حركة العقاب الثوري.	اغتيال النائب العام هشام بركات هجوم الكتيبة ١٠١، محاولة اغتيال الرئيس بالمعمورة اغتيال العميد عادل رجائي ، محاول اغتيال المفتي السابق على جمعة تفجير الكنيسة البطرسية، تفجير كنيستا طنطا والإسكندرية
(٢٠١٨-٢٠٢٢)	متدن	ولاية سيناء / حركة حسم / أنصار بيت المقدس.	هجوم دير الأنبا صموئيل تفجيرا معهد الأورام والدرب الأحمر / الهجوم على نقطة رفع مياه غرب سيناء / هجوم على أحد الارتكازات الأمنية لوزارة الداخلية بمنطقة التلول بشمال سيناء
٢٠٢٣	**لا يوجد**	**لا يوجد**	**لا يوجد**

أبرز تحديات مُكافحة التطرف والإرهاب:

أكدت الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب، استمرار إرهاب دولة الاحتلال (إسرائيل) وإنكارها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، ورفض دولة الاحتلال الانصياع لقرارات الشرعية الدولية والقوانين الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، من التحديات التي تواجه خُطط عمليات مكافحة الإرهاب.[١٨]

- كما أن الطبيعة التقنية المتقدمة التي يتسم بها التهديد الإرهابي تتطلب من الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك ومنظمات الأمم المتحدة مواكبة إجراءاتها باستمرار لمواكبة هذا التطور، فضلًا عن التركيبة والتعقيد الشديد للتنظيمات والعمليات الإرهابية خاصةً بعد ظهور التنظيمات والميليشيات الإرهابية بأعداد كبيرة و درجة عالية من التنظيم والدعم المالي والفني.
- أدى التدخل الإيراني في المنطقة العربية إلى تأجيج الطائفية وانتشار الإرهاب واتساع نطاق الجماعات الإرهابية وتشكيل ودعم ميليشيات طائفية مسلحة، وهو ما يُشكِّل تهديدًا للتماسك المجتمعي في العالم العربي، إضافةً إلى التدخلات التركية والتدخل في المنطقة العربية؛ مما يؤثر على سيادة بعض الدول العربية وشؤونها الداخلية.
- صعوبة السيطرة على مصادر تمويل الإرهاب، وبناء شبكات رقابة مالية تمنع استخدام العمل الخيري لتمويل الأنشطة الإرهابية، ومحدودية الموارد اللازمة لخُطط مكافحة الإرهاب في ظل سعي الدول العربية لتخصيص مواردها اللازمة لمكافحة الإرهاب وتحقيق خطط التنمية الوطنية، وأوضحت الوثيقة أيضًا أن من بين التحديات التي تواجه الخطط وعملية مكافحة الإرهاب.
- تطور وسائل غسل ونقل الأموال ونمو عصابات تهريب الأشخاص والأسلحة عبر الحدود، خاصة في ظل طول وامتداد الحدود البرية والبحرية على مسافات شاسعة، بالإضافة إلى وعورة التضاريس في بعض المناطق الحدودية في البلاد. المنطقة العربية، بالإضافة إلى تمويل العمليات الإرهابية من قبل بعض الدول والمنظمات.
- إيواء عناصر متطرفة تشجع وتتبنى أفكار التطرف والإرهاب، كما تقوم بعض وسائل الإعلام بالترويج للعمليات الإرهابية والدفاع عنها؛ مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي العربي، وانتهاكا للمواثيق العربية المشتركة، وأبرزها ميثاق جامعة الدول

[١٨] الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة الإرهاب تؤكد على ضرورة شمولية مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، الهيئة العامة للاستعلامات، السبت، ١٠ فبراير ٢٠١٨

العربيـة، وانتشـار الفسـاد المـالي والإداري بـين بعـض ضـعاف العقـول فـي بعـض الجهات. الحكومة مما يسهل وصول الإرهابيين لتحقيق أهدافهم.

- شهدت ليبيا، التي تقع على الحدود الغربية للدولة المصرية، استمرار حالة الفوضى، وشهدت خلال السنوات الماضية تسلل عدد من الإرهابيين وعناصر الجريمة المنظمة إلى الأراضي المصرية. فعلى سبيل المثال، تسلل الإرهابي الليبي "عبد الرحيم المسماري" إلى الأراضي المصرية مع أربعة عناصر أخرى منتصف عام ٢٠١٦، وسعى إلى إنشاء خلية تعتمد فكر تنظيم القاعدة، تسمى "أنصار الإسلام". وفي أكتوبر ٢٠١٧، نفذت الخلية هجومًا على قوات الأمن واختطفت ضابط شرطة ولذلك، كلما زاد الإرهاب وانتشر، زادت معه حِدة التطرف[١٩]

وختامًا يمكن القول:

إنه لطالما كانت مكافحة التطرف العنيف والإرهاب من أولويات حكومات دول شمال أفريقيا كالجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس، والتي أسفرت جهودها عن بعض النتائج الإيجابية في مكافحة التطرف العنيف، على الرغم من هذه الإنجازات، فلا يزال السكان يواجهون خطر انتشار الأيديولوجيات المتطرفة والهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة داخل المنطقة وخارجها.

ولا تزال المنظمات الإرهابية المحلية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وبلاد الشام يشكلان تهديدًا في شمال أفريقيا، وما زالت قدرتها على التطور والانتشار تؤثر على المنطقة، ففي ليبيا، سمح انعدام الأمن المزمن في البلاد للجماعات المتطرفة بالوصول إلى أراضيها، أما تونس التي شهدت أعدادًا كبيرة من مواطنيها ينضمون إلى المنظمات الإرهابية، فقد كانت ضحية هجمات واسعة النطاق، بما في ذلك هجمات سوسة والحمامات ومتحف باردو الوطني في عام ٢٠١٥، وفقًا للبيانات المتاحة ، قامت أعداد كبيرة من مواطني المغرب بالانضمام إلى تنظيم (داعش) للقتال، ومن بين القضايا الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب تواجه كل من تونس والمغرب حاليًا التحدي المتمثل في كيفية التعامل مع المقاتلين العائدين وما عليهم، وإن الجهود المبذولة لمواجهة التطرف العنيف ومنعه في المنطقة وخارجها لازالت بحاجة إلى فهم الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء في الجماعات المتطرفة العنيفة وكيف تتلاعب هذه الجماعات بمعايير النوع الاجتماعي والمفاهيم الاجتماعية المبنية على الذكورة والأنوثة لتعزيز جهود التجنيد، من شأن هذه الفجوة تهديد فعالية البرامج والسياسات، خاصة فيما يتعلق بالردود المضادة لتلك الجماعات، علاوة على ذلك، لا تزال مشاركة المرأة في الحكم وصنع

[١٩] المرجع السابق.

القرار ضـعيفة فـي جميـع أنحـاء المنطقـة، ممـا يحـد مـن قـدرتها علـى الانخـراط والتـأثير وإرشاد السياسات المتعلقة بمنع التطرف العنيف ومكافحته.

المبحث الثاني: النتائج والتداعيات الأمنية

كان الإرهاب أحد أهم التحديات التـي واجهت الدولـة المصـرية منذ تـولي الـرئيس عبد الفتاح السيسي السُّلطة في عام ٢٠١٤، وكان الإرهاب أخطر التحديات التـي قوضـت مصر نحو تحقيق الاستقرار والتنمية، وبذلت الدولة المصرية جهودًا حثيثة لتحقيق النصر في هذا الملف، وهذا النجاح العظيم في دَحْر الإرهـاب نـتج عن جهود الدولـة المصـرية، لقيامها بجهود الدولة المصرية، حيث قامت ببناء استراتيجية متكاملـة لمكافحـة الإرهـاب، حيث كانت مكافحة التنظيمات الإرهابيـة وأصـحاب الفكر المتطـرف علـى رأس أولويـات أجندة القيادة المصرية، وحققت نجاحًا كبيرًا في ذلك.

أولًا: النتائج:

أ- تأثير خطر التطرف والإرهاب على الاستقرار السياسي:

مـع انـدلاع الاحتجاجـات الشـعبية فـي ينـاير ٢٠١١ المُطالِبـة برحيل النظـام الحـاكم القائم، تعرض النظام السياسي المصري، الذي ظل مستقِرًا منذ الخمسينيات، إلى صدمات عنيفة كان لها أثر سلبي على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتمـاعي فـي مصـر[٢٠]، وعلى الرغم من أن مصر كانت الدولة الأقل تأثرًا بالربيع العربي فـي هذا الوضـع، فإنهـا قورنـت بـبعض النمـاذج التـي شـهدت انهيـارًا كـاملًا للسُّـلطة، وبعـد أن نجحـت المؤسسـة العسكرية المصـرية فـي الحفـاظ علـى الدولـة المصـرية وأركانهـا بتسـليمها إلـى حكومـة الإخـوان بعـد الانتهـاء مـن الانتخابـات البرلمانيـة التـي سـيطروا عليهـا، وبـدأ الإخـوان المسلمون في اتباع سياسة الإخوان الإقصـائية دون الالتفات إلـى إرادة الشـعب المصـري الـذي رفـض هـذا الـنهج منـذ البدايـة[٢١]، كمـا تعـرَّض النظـام السياسـي المصـري لمحاولـة تغييره بشكل جذري وعنيف يتنـاقض تمامًـا مـع الشخصـية والهويـة المصـرية، لكـن هذه المحاولة سرعان ما اصطدمت بمؤسسات الدولة العميقة، وكـذلك مـع شـريحة واسـعة مـن المجتمع المصري تؤمن بالانفتاح والثقافة المتأصلة في الشخصية المصرية، وتزامن هذا

[٢٠] سلطان، أحمد، "إخوان وجهاديون خريطة الإرهاب في مصر منذ ٢٠١٣"، مركز الإنذار المبكر، متاح على الرابط الآتي:https://ewc-center.com .

[٢١] سبع، سداد مولود،" النظام السياسي المصري: دراسة تحليلية مجلة قضايا سياسية معاصرة"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العدد ٥١، ٢٠١٨، ص ٢٠٧.

الرفض مع عدد من الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها تنظيم الإخوان، والتي تسببت في إقصاء هذا التنظيم بشكل كامل عن الحياة السياسية في مصر.[٢٢]

وفي عهد الرئيس السابق محمد مرسي، انتشر العنف وتدهورت الحقوق والحريات العامة بشكل ملحوظ، وبدأت أحداث العنف في عهده بأحداث السفارة الأمريكية التي قُتل فيها بعض المدنيين[٢٣]، وفي ذكرى أحداث محمد محمود، وقعت اشتباكات بين أنصار الحركة الإسلامية ومعارضيها، مما أدى إلى سقوط الكثير من الأشخاص المدنيين، وفي ديسمبر ٢٠١٢ وقعت أحداث الاتحادية بين أنصار الرئيس الأسبق محمد مرسي ومتظاهرين أمام قصر الاتحادية رفضوا الإعلان الدستوري الذي وصفه البعض بالإعلان المُكّبَّل الذي منح الرئيس صلاحيات مُطلقة؛ مما أدى إلى مقتل الكثير من المتظاهرين[٢٤]، كما شهدت أحداث الاتحادية تعذيبًا للمتظاهرين الذين وصِفوا بـ"سجناء الاتحادية"، وقام أنصار الرئيس الإخواني مرسي بتفتيشهم ذاتيًا وصادروا هواتفهم وأموالهم قبل استجوابهم باللكمات والضرب؛ لإجبارهم على الاعتراف بأنهم تم توظيفهم لمهاجمة الإخوان.[٢٥]

خلال عام واحد من حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، قُتل نحو تسعة وثلاثين شخصًا في أحداث طائفية، ونحو ١٧٢ شخصًا قُتلوا في أحداث سياسية، و٤٨ حالة وفاة ناجمة عن الاستخدام المُفرط للقوة في أماكن الاحتجاز، و٢٨ شخصًا قُتلوا نتيجة الأعمال الإرهابية، كما شهدت البلاد احتجاجات واسعة النطاق شارك فيها فئات مختلفة، من الأطباء والمهندسين والإعلاميين والصحفيين والمستقلين والنقابيين، ويرصد مؤشر الديمقراطية الصادر عن مركز التنمية الدولي، أن مصر شهدت خلال الفترة من ٢٠١٢/٧/١ إلى ٢٠١٣/٤/٢٠، ٩٤٢٧ احتجاجًا في سابقة تاريخية لم تشهدها مصر من قبل، ويعادل ذلك ٧٠٠% من نسبة الاحتجاجات التي حدثت في العام الأخير من حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك؛ حيث ارتفع متوسط الاحتجاجات الشهرية عام ٢٠١٣ إلى ١١٤٠ مقابل ١٧٦ حالة عام ٢٠١٠، وهو ما يعني أن الاحتجاجات التي شهدتها مصر في العام الأخير من فترة حُكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، لم يُعادل سِوى شهرين من الاحتجاجات التي جرت في عهد الرئيس محمد مرسي.[٢٦]

---

[٢٢] المرجع السابق، ص ٢٢٦

[٢٣] شلاطة، أحمد زغلول، "الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر"، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦٢ ، ٢٠١٧، ص ٣٥-٣٦.

[٢٤] بيان صحفي مشترك من ٢٠ منظمة حقوقية عام من حكم محمد مرسي سجل حافل من الانتهاكات وتقويض منهجي لدولة القانون المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، متاح على الرابط التالي: https://cipr.org ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/١/١٥

[٢٥] رمزي، حسين، وآخرون،" ساحة تعذيب إخوانية على سور الاتحادية"، جريدة المصري اليوم، عدد ٢٠١٥ ، ٢٠١٢/١٢/٧.

[٢٦] ويكي ثورة،" التقرير السنوي بأعداد الضحايا والمعتقلين في عهد المعزول مرسي"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، متاح على الرابط التالي: https://ecesr.org تاريخ الدخول ٢٠٢١/١/١٥

وأسفرت سياسات جماعة الإخوان في مصر عن انقسام شعبي حولها ما بين مؤيد ومُعارض لسياساتها ومنهجها في الحُكم والإدارة؛ لينتهي حُكم الرئيس الإخواني محمد مرسي من خلال ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بمساندة المؤسسة العسكرية للشعب المصري للمرة الثانية خلال العِقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ضد نظام حُكم أثبت فشله وفساده، كما قام الشعب المصري بتفويض المؤسسة العسكرية لتنحيته من الرئاسة؛ من أجل التعامل مع الجماعات الإرهابية، وأي إرهاب مُحتمل بعد سقوط حُكم الإخوان المسلمين، واستعادة الاستقرار، وتم تنصيب رئيس المحكمة الدستورية العُليا رئيسًا مؤقتًا للجمهورية تنفيذًا لخارطة الطريق، وتولى المنصب المستشار "عدلي منصور" رئيس المحكمة الدستورية العُليا[٢٧]، بينما قررت جماعة الإخوان المسلمين حشد مناصريها، وتشكيل ما يُعرف بـ"تحالف دعم الشرعية"، وبدأت جهود الحشد لجماعة الإخوان المسلمين في وقت مُبكر من يوم ٢٨ يونيو ٢٠١٣، واستمرت حتى ١٤ أغسطس، واتخذ قادة الجماعة الإرهابية من منصة اعتصام رابعة العدوية والنهضة مِنبرًا لهم لبث العنف والإرهاب ونشر الأفكار المتطرفة على مدار خمسة وأربعين يومًا[٢٨]، وعلى الرغم من قوات الأمن المركزي طلبت من المعتصمين التفرق وفض الاعتصام عبر مكبرات الصوت، مع تقديم وعود لهم بعدم الملاحقة الأمنية وفتح طريق آمن لهم للمغادرة، فإن العناصر الإرهابية رفضت السماح للمعتصمين بالمغادرة وصعدت باستخدامهم الأسلحة النارية، ما أدى إلى إطلاق القوات الأمنية النار بحضور تغطية إعلامية وبرفقة عدد من المنظمات الحقوقية لمراقبة الأوضاع في مناطق تجمعهم، وقد تبين بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي والإطاحة بجماعته ظهور تنظيمات سرية استهدفت رجال الشرطة وأجهزة الأمن وتخريب المرافق العامة، وتزامن ذلك مع تأزم الوضع في شمال سيناء وكذلك مع استمرار استهداف رجال الشرطة والجيش، والأقباط وامتد ليشمل الطوائف الإسلامية المُخالفة لها كما حدث في تفجير مسجد الروضة الذي تقوم عليه جماعة صوفية تم تكفيرها من قِبَل الجماعات الإرهابية، وقد راح ضحية الهجوم نحو ٣١١ فردًا.[٢٩]

ب- تأثير خطر التطرف والإرهاب على الأوضاع الاقتصادية:

عانى الاقتصاد المصري مُنذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي من اختلالات هيكلية عميقة، وقد انعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقد أصبحت هذه الاختلالات من أبرز عوامل ضعف الأداء الاقتصادي وإحباط أي محاولة

---

[٢٧] كاظم، أحمد عدنان،" إشكاليات الاستقرار السياسي في الحكم بعد أحداث الربيع العربي: رؤية تقويمية"، مجلة حوليات آداب عين شمس كلية الآداب جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٨ مجلد ٤٦، ص ١٦٤- ١٦٥.

[٢٨] حبيب، كمال، "الإسلاميون والعنف بعد ٣٠ يونيو"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر ، ٢٠١٣، مجلد ١٣ ، عدد ٥٢ ، ص ١١٦.

[٢٩] عبد الراضي، هبة احمد ، "تداعيات العنف على السياسة العامة في مصر بعد ٣٠ يونيو"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ٨، ٢٠١٧ ، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ص ٨٤٠.

تنموية، وقد أدى ذلك إلى عدد من الاختلالات الخطيرة مثل التضخم واسع النطاق، وتضارب الأسعار، وعجز الموازنة العامة واختلالها، وكذلك اختلال المدفوعات والميزان التجاري، واختلال النسبة بين الأجور والأسعار وهي اختلالات هيكلية خطيرة، وهو ما ألقى بظلاله على الأداء الاقتصادي المالي العام لمصر [٣٠] وبالتزامن مع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واجه الاقتصاد المصري مُشكلة ثُلاثية الأبعاد عمَّقت اختلالاته الهيكلية، وتمثلت تلك الاختلالات في: [٣١]

١. التراجع المستمر في مُعدلات النمو والإيرادات العامة، وفي الوقت نفسه بدأت تكاليف المعيشة في الارتفاع لأسباب كثيرة، أبرزها القيود التي فرضتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الحكومة استجابة لمطالب المتظاهرين، مثل رفع الحد الأدنى للأجور دون أن يُصاحب هذه الزيادة نمو موازٍ في الناتج المحلي الإجمالي، كما أدّى خفض دعم المياه إلى تدهور الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة بسبب الغاز والكهرباء، كما أدى ضعف معدلات النمو إلى ارتفاع مُعدل البطالة، مما أثَّر سلبًا على مستويات المعيشة وأدخل شريحة جديدة من الأفراد في دائرة الفقر.
٢. ارتفاع مُعدلات الإنفاق العام نتيجة حرص الحكومة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة للدولة المصرية، كما اتجهت الإيرادات إلى الانخفاض بشكل حاد نتيجة انخفاض معدلات الإنفاق العام، معدلات النمو وانخفاض القدرة على دفع الضرائب؛ مما أدى إلى زيادة الدين العام المحلي وكذلك الدين الخارجي إلى حدٍ ما.
٣. الانخفاض الحاد في موارد النقد الأجنبي نتيجة استنزاف هذه الاحتياطيات بسبب هروب الأموال إلى الخارج آنذاك، وتراجع موارد النقد الأجنبي التقليدية، وخاصة إيرادات السياحة، كما انخفضت تحويلات العاملين في الخارج، وتوقف تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر بسبب الظروف السياسية غير المواتية.

ويُعد الأمن والاستقرار أساس التنمية الاقتصادية ولذلك فإن حالة عدم الاستقرار التي خلقها الإرهاب هي دليل على وجود خلل في عملية التنمية الاقتصادية، ويؤثر الإرهاب على التنمية الاقتصادية من خلال عدة قنوات، وبالإضافة إلى تدمير رأس المال المادي والخسائر في الأرواح، فإن انتشار الإرهاب يخلق حالة من عدم اليقين والثقة ويؤثر سلبًا على الاستثمار بشكلٍ عام لا يمكن لأي شخص أن يستثمر أمواله في بيئة

[٣٠] عبد الرؤوف ،علاء بسيوني، "أثر الاختلالات الهيكلية على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على مصر في الفترة "١٩٩١ : ٢٠١٥"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠١٨ ، ص ب.
[٣١] أحمد حسن، سحر،" عوامل نهوض الاقتصاد المصري: دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة كلية التجارة، جامعة الأزهر، عدد ١٣، ٢٠١٥، ص ١٨٢ - ١٨٤.

ينتشر فيها الإرهاب، وقد يلجأ الأفراد إلى استثمار أموالهم في بيئة ذات عائد ربحي ضعيف ولكن آمن، كما يُعيق الإرهاب السياحة مما يؤثر سلبًا على التجارة بين الدول والأسواق المالية، ويؤدي أيضًا إلى توزيع الموارد بعيدًا عن مناطق التنمية نتيجة ارتفاع تكاليف الأمن والدفاع.[٣٢]

ج- تأثير خطر التطرف والإرهاب على الأوضاع الاجتماعية:

إن الأبعاد النفسية أشدُّ فتكًا من الأسلحة التي يستخدمها الإرهاب ضد المجتمع، وذلك من خلال إثارة مشاعر الرعب والخوف وانعدام الأمل والشعور بالعجز، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار النفسي للأفراد، وهو ما ينعكس بالسلب على استقرار المجتمع، ولذلك يمكن القول إن للإرهاب آثارًا مباشرة تتمثل في: ضحاياه الموتى، وآثاره غير المباشرة تتمثل في التأثير على كل من عايش أحداث الإرهاب واضطرب توازنه النفسي نتيجة ما حدث من مشاهد الترهيب والتنكيل التي شهدوها، وانتشار عمليات القتل وسفك الدماء، وانتشار الأشلاء التي خلفتها التفجيرات الإرهابية الغادرة؛ حيث إن المجتمع بكافة شرائحه مُعَرَّض لهذه الاضطرابات سواء الأطفال أو المراهقين أو الكبار.[٣٣]

ولعل أبرز الاضطرابات النفسية هو اضطراب ما بعد الصدمة؛ حيث إنه مُجرد أن يرى المرء المزيد من التغطية الإعلامية أو مشاهد العنف والدراما السياسية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مستويات عالية من التوتر، والذي يتجلى في أعراض الصدمة.[٣٤]

وعليه فإن ما صاحب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما نتج عنها من تطورات خلقت حالة من الصدمة السياسية الجماعية، تخترق كافة حواجز الدفاع النفسي لدى المشاركين فيها، وهي نتاج سلوك إنساني له دوافع سياسية يؤثر على المجتمع.[٣٥]

ثانيًا : التداعيات الأمنية:

تُشكِّل التداعيات الأمنية للتطرف والإرهاب في مصر مصدر قلق كبير؛ مما يؤكد ضرورة مواصلة الجهود لحماية الأمن القومي، يقدم تاريخ الإرهاب في الولايات المتحدة رؤى قيمة حول الطبيعة المتطورة لهذا التهديد، ففي البداية، ركز مكتب التحقيقات

---

[٣٢] الحوراني، ابراهيم فواز ابراهيم ،" أثر الإرهاب على السياحة خلال الفترة ٢٠٠٧ -٢٠١٧: دراسة حالات الأردن مصر تركيا، فرنسا وإيطاليا"، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٩، ص ١٠٣.

[٣٣] البدراني، فاطمة محمد صالح،" الآثار النفسية للإرهاب لدى الطلبة النازحين وغير النازحين"، المجلة التربوية كلية التربية جامعة سوهاج، مجلد ٧٨ ، أكتوبر ، ٢٠٢٠، ص ٢٤١٤.

[٣٤] عزاق، رقيه، " دور الدعم الاجتماعي المدرك كعامل مخفف لاضطرابات ما بعد الصدمة لدى ضحايا الإرهاب"، مجله عالم التربية المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية عدد ٤٢ ، ٢٠١٣، ص ٣٠٨-٣٠٩.

[35] Being A Trauma Survivor In Times Of Political Tension, The Guest House, "available on" https://www.theguesthouseocala.com ،23/3/2021.

الفيدرالي على التهديدات الإرهابية المحلية، لكن الإرهاب الدولي أصبح تحديًا كبيرًا في الثمانينيات وفي تسعينيات القرن العشرين، تصاعد الإرهاب المحلي والدولي، حيث سعى الإرهابيون إلى التسبب في خسائر بشرية جماعية بشكل عشوائي وبدأوا في استكشاف الأسلحة غير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، مما يشكل تهديدًا أكبر، كما أصبح المتطرفون أكثر نشاطًا خلال هذه الفترة، كما كان هجوم ١١ سبتمبر بمنزلة نقطة تحول دفعت إلى بذل جهد عالمي لمكافحة الإرهاب. [٣٦]

وقد أدت الاضطرابات الاجتماعية إلى تفاقم المشكلة؛ حيث ينشر المتطرفون من كافة الأطراف معلومات مُضللة ويحرضون على العنف، ويتطلب الحفاظ على الأمن القومي ضد التطرف والإرهاب في مصر معالجة الأسباب الجذرية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والفرص الاقتصادية، وتنفيذ تدابير وقائية استباقية، والجمع بين المسؤوليات يمكن لإنفاذ القانون التقليدي والاستراتيجيات المبتكرة تفكيك المنظمات الإرهابية وتعطيل أنشطتها ومنع الهجمات المستقبلية، وتعد الجهود المستمرة ضرورية للحفاظ على السلام والاستقرار ورفاهية المجتمعات حول العالم. [٣٧]

أ. تأثير الإرهاب على الأمن القومي المصري:

إن فهم التبعات والتداعيات الأمنية للتطرف والإرهاب في مصر له أهمية كبيرة؛ حيث واجهت مصر أنماطًا مُتشابكة من الإرهاب تتباين في مستوى تهديدها للأمن القومي.

النوع الأول: ويتعلق بإرهاب تنظيم داعش في الدول المجاورة مثل بلاد الشام وليبيا، وهذا يُشكِّل تحديًا كبيرًا؛ لأن انهيار هذه الدول سيؤدي إلى سقوط الأسلحة والمُعدات في أيدي الإرهابيين؛ مما يُشكِّل تهديدًا خطيرًا ليس فقط لسوريا ولكن أيضا للدول المجاورة لها، بما في ذلك مصر.

النوع الثاني: فيشمل موجة من المقاتلين العائدين الذين انضموا إلى الصراع في سوريا أو انضموا إلى داعش في ليبيا وفي حين يتم التقليل من أهمية هذا النمط، إلا أنه يظل مسألة أمنية بسبب الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة للحد من عدد الأشخاص الذين يسافرون إلى مناطق النزاع هذه، إلا أن هناك نقصاً في الإحصاءات الرسمية حول عدد الأشخاص الذين يسافرون إليها، والعائدين منها؛ مما يجعل من الضروري معالجة هذه القضية بفاعلية.

---

[36] The Fight Against Terrorism and Extremism and Human Rights Protection in Xinjiang,http://geneva.china-mission.gov.cn/eng/ztjs/aghj12wnew/Whitepaper/202110/t20211014_9587980.htm

[37] Terrorism and Organised Crime ,Amani Africa,Terrorism and Organised Crime – Amani Africa

النوع الثالث: وهو الإرهاب الداخلي الذي تُمارسه التنظيمات الإرهابية المحلية في البر وفي شمال سيناء، ويُشكل ذلك تهديدًا وشيكًا للأمن القومي المصري؛ حيث تستهدف هذه التنظيمات المدنيين والشرطة وضباط الجيش والبنية التحتية وحتى السفارات الأجنبية، أشعلت إزالة نظام مرسي والأحداث اللاحقة موجة جديدة من الإرهاب الداخلي وأدى ذلك إلى ارتفاع ترتيب مصر على مؤشر الإرهاب العالمي.[٣٨]

ويمكن القول؛ إن فهم التبعات والتداعيات الأمنية للتطرف والإرهاب في مصر أمر في غاية الأهمية، تُشكل الأنماط المتشابكة للإرهاب مستويات مختلفة من التهديد للأمن القومي، ومن خلال تبني سياسات شاملة لمكافحة الإرهاب تجمع بين الأساليب التكتيكية والاستراتيجية مع تعزيز التعاون الدولي، يمكن لمصر أن تعالج بشكل مناسب هذه التحديات الأمنية بشكل فعال وحماية مواطنيها من آفة الإرهاب.

ب. تداعيات خطر التطرف على الأمن القومي المصري:

في إطار محاولات صياغة رؤية استراتيجية لمكافحة التطرف بكافة أشكاله وأطيافه، لما يمثله من خطورة، ولما له من تأثير سلبي وتداعيات خطيرة على المجتمع المصري بكافة شرائحه، حيث يُضعف الدولة ويسهم في تمزيق وخلخلة أركان المجتمع ونسيجه الاجتماعي، وفيما يتعلق بالظروف والمواقف الداخلية التي تتطلب ضرورة بناء حضانة مجتمعية من شأنها الحد من مظاهر التطرف في المجتمع، والعمل على توفير المقومات التي تحده اجتماعيًا إن اتخاذ مزيد من الخطوات في إطار مكافحة التطرف بكافة أشكاله وأفكاره يمثل خطوة مهمة وضرورية في السعي لتجفيف منابع الإرهاب، ونحو بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، بالإضافة إلى كونه يعزز تحصين الدولة المصرية والمجتمع من تداعيات الإرهاب والفكر المتطرف، فضلًا عن كونه خُطوة داعمة نحو استعادة اعتدال وثراء الشخصية المصرية وحضارتها، فضلًا عن ضرورة مواجهة خطورة مظاهر التطرف التي تواجه الكثير من شرائح المجتمع المصري وخاصة الشباب مثل تشتت الهوية والارتكان لأفكار العولمة وهو ما يتطلب ضرورة وجود رؤية استراتيجية في هذه المرحلة من عملية بناء الدولة؛ لمواجهة أفكار التطرف والتطرف الديني والطائفي في المجتمع، وتهتم هذه الاستراتيجية بالإنسان المصري، من خلال مجموعة من السياسات العامة التي يجب على الدولة أن تتبناها، وتعمل على توفير المقومات اللازمة للبناء، كما يجب أن يتحمل الجميع المسئولية؛ حكومة ومجتمعًا، من خلال القنوات المتاحة لكل جانب، وأضحى التطرف قضية تشغل دوائر صنع القرار في الدولة المصرية منذ فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في أغسطس ٢٠١٤، ليس

[38] Country Reports on Terrorism 2019: Egypt, Security Council - Counter-Terrorism Committee (CTC) | Counter-Terrorism Committee Executive Directorate (CTED)

لكونهـا سـبباً فـي انتشـار الأفكـار المتطرفـة والإرهـاب بأنواعـه المختلفـة، ولكـن بسـبب التداعيات غير المقصودة التي ترتبت على انتشار الأفكار المتطرفة بأنواعها المختلفة، وتنقسم ظاهرة التطرف إلى ثلاثة أبعاد من التفاعلات: [٣٩]

ويُمثـل البُعـد الأول: حقيقـة أن ظـواهر التطـرف والتعصـب والعنـف تـرتبط عـادةً بشريحة الشباب، بسبب المشاكل التي يعانون منها في المجتمع، أما البُعد الثاني فيتعلق بـ: بناء المجتمع الذي يشهد التطرف، والذي ينتمي إلى مجتمعات الجنوب غير المستقرة، نظرًا لمحاولاتها الانتقال من الظروف التقليدية إلى مرحلة الحداثة من خلال عملية التحديث، أما البُعد الثالث فيتعلق بالنظام العالمي الذي نعيش فيه، والذي يسعى إلى الاستقرار من خلال حل التناقضات القائمة في ساحته، والتي تُسبب الكثير من التوترات والإحباطات، والتي تُشكِّل وقود التطرف والعنف والإرهاب، ومن هنا تبرز بعض الإجراءات التي من شأنها أن تُشكِّل سياسة اجتماعية تهدف إلى مواجهة التطرف والحد من وجوده، وهو ضرورة إرساء ميثاق شرف أخلاقي ومهني، إضافة إلى عمل دول الجنوب الفقيرة على حل مشاكل الشباب، وتلبية احتياجاتهم، بالإضافة إلى قيام مؤسسات الدولة الفكرية بدورها المنوط بها في إطار مواجهة ظاهرة التطرف في المجتمع.

وهُنا يُمكن أن نُشير إلى حركة الجماعات الإسلامية في مصر وكيف ظهرت، وخاصةً جماعة الإخوان المسلمين، وكيف تتعارض أفكارها وأهدافها مع فكرة الدولة الوطنية الحديثة، وكيف كان لها الدور الأبرز في نشر ثقافة التطرف في المجتمع المصري منذ العِقد الثاني لظهورهم عام ١٩٢٨، وقدمت الجماعة مجموعة من الأفكار التي جسدت مشروع تفكيك الدولة الوطنية، والذي من شأنه إعادة إنتاج القضايا التي تُفرق الأمة وإجراء المقارنة بينها على أساس المعتقد الديني وليس على أساس المواطنة الواحدة، كما أطلقت سهامها نحو هياكل الدولة الوطنية بهدف تعزيز ثقافة مُعادية للدولة الحديثة ومؤسساتها كما يرتبط التطرف بالعمليات النفسية؛ حيث تبين أن العمليات النفسية تساعد بشكل كبير على التطرف من خلال الأساليب الناعمة والمهنية تجاه الأفراد والمجتمعات المعتدلة لدفعهم نحو التطرف، كما تعمل على زيادة تطرف الأفراد والجماعات المتطرفة ليصل إلى التطرف العنيف الذي يصل إلى حد الإرهاب، وذلك في أعقاب اندلاع ما يُعرف بثورات الربيع العربي، وما نتج عنها من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في عدد من دول المِنطقة، وظهور موجة من التطرف العنيف لم تشهدها المنطقة من قبل، مما أدى إلى ظهور مفهوم التطرف الفكري، باعتباره أحد أبرز

[٣٩] عسكر، أحمد ،" صناعة التطرف .. الأسباب وطرق المجابهة"، عدد رقم ٦٠، من فصلية "أحوال مصرية" تم النشر بتاريخ: ٢٠١٦-٥-٢٣،إقرأفي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/5489.aspx

التحديات التي تواجه العقل البشري في الآونة الأخيرة، إذ إن إحدى المشكلات التي تواجه الأنظمة السياسية الناشئة في فترات التحول السياسي، التي تشهد استقطابًا حادًا، هي أن الأحزاب المصرية، خاصةً تلك التي ظهرت بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، أولت قضية الإرهاب والتطرف أهمية خاصة، ليس فقط في وثائقها الرسمية، بل أيضًا في برامجها الانتخابية التي خاضتها في الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠١٥، كما أقامت بعض الأحزاب الكثير من الأنشطة والندوات لمواجهة قضية التطرف والإرهاب، وأصدرت الكثير من تصريحات مؤيدة للدولة في مواجهة العمليات الإرهابية التي شهدتها الدولة خلال الفترة الماضية.[٤٠]

المبحث الثالث: عناصر الرؤية المصرية لكيفية التعامل مع تهديد التطرف والإرهاب للأمن القومي المصري

تُدرك الدولة المصرية حجم التهديد الذي تمثله الجماعات المتطرفة والإرهابية، وتؤكد ضرورة تبني نهج شامل لمواجهة هذا التحدي، وتعتقد أن هذه الجماعات، على الرغم من اختلافاتها، تتقاسم أيديولوجية مشتركة تُشجع على العنف والإرهاب، وتهدف مصر إلى مكافحة التطرف بكافة أشكاله، بما في ذلك الجوانب العقائدية والتنظيمية والأيديولوجية والمالية، إدراكًا منها أن الإرهاب ليس مجرد مُشكلة عسكرية ولكنه أيضًا انتهاك للحق في الحياة، كما أسهمت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب التي طورتها مصر لتكون الإطار التوجيهي لجميع الجهود المبذولة لمواجهة الكيانات الإرهابية النشطة في مصر.[٤١]

أولًا: المقاربة المصرية الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي إلى الإرهاب:

دعت مصر المجتمع الدولي إلى تعزيز فعالية الجهود الدولية المبذولة لمواجهة ظاهرة الإرهاب، من خلال انتهاج نهج شامل لمواجهة هذه الظاهرة، يشمل كافة الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتنموية ذات الصلة بظاهرة الإرهاب، فضلًا عن إعطاء الأولوية للبُعد الفكري والأيديولوجي كمحفز والوسيلة الأساسية لارتكاب الأعمال الإرهابية، مع التأكيد على أن الإرهاب لا يرتبط بأي دين أو ثقافة أو منطقة جغرافية معينة، ويرتكز النهج على التأكيد على أهمية الحفاظ على مقومات الدولة ومؤسساتها، واحترام مبدأ مسؤولية الدولة ومركزية دور مؤسساتها

---

[٤٠] المصدر السابق نفسه.

[٤١] التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب،" مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٢م - قياس تأثير الإرهاب"، العدد السابع والثلاثون ، مايو سنة ٢٠٢٢،إقرأ في :https://www.imctc.org/ar/eLibrary/INTReports/Pages/report18052022.aspx

الوطنية في تطبيق القانون في إطار مواجهة التطرف والإرهاب، وترى مصر أن تلك المقاربة (الاستراتيجية) تستهدف مُعالجة جذور الإرهاب، وتتطلب ما يلي: [٤٢]

أ. مواجهة كافة التنظيمات الإرهابية التي تنطلق من الفكر الأيديولوجي لتنظيم الإخوان الإرهابي المبني على الأفكار التكفيرية المتطرفة التي أسسها سيد قطب وحسن البنا.
ب. التوصل إلى اتفاق محدد حول تعريف الإرهاب وعدم استبداله بتوصيفات أخرى مغلوطة من شأنها التمييز دون مبرر بين التنظيمات الإرهابية المختلفة، مثل: التطرف العنيف، أو الجماعات المتطرفة العنيفة، أو الجهاديين، أو المعارضين، أو المتمردين، كل هذه الأوصاف تؤدي إلى شرعنة وتبرير الجرائم التي يرتكبها هؤلاء الإرهابيون.
ت. ضمان محاسبة الدول التي ترعى وتحتضن الإرهاب وتقدم له كافة أشكال الدعم المالي واللوجستي والسياسي والإعلامي.
ث. عدم الفصل أو التمييز بين العمل الإرهابي الجسدي والفكري أو الخطاب التحريضي المتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب.
ج. تعزيز التعاون الدولي للحد من قدرة التنظيمات الإرهابية على تجنيد عناصر إرهابية جديدة، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وخاصة الشباب، وذلك من خلال:

- منع التنظيمات الإرهابية - وداعميها - من استخدام وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر الفكر المتطرف وخطاب الكراهية.
- تضافر الجهود الدولية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب المختلفة، بالإضافة إلى منع حصول الإرهابيين على الأسلحة وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٧ والذي قدمته مصر خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن.
- تعزيز أسس الدولة الوطنية وبناء قدرات مؤسساتها حتى تتمكن من معالجة الروابط القائمة بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وهو الأمر الذي نجحت فيه الدولة المصرية بفضل وعي شعبها في مواجهته ومنع حدوثه.
- تنفيذ إجراءات فعالة للتصدي للأساليب الجديدة لتمويل الإرهاب؛ لمواكبة التطور النوعي الذي حدث في هذا المجال.

[٤٢] رجب، إيمان: "الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم النشر بتاريخ:٢٠٢٢-١٠-١٧، إقرأ في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17638.aspx

ثانيًا: الجهود المبذولة على الصعيد الوطني:[٤٣]

١. الشق التشريعي:

- أكدت المادة ٢٣٧ من الدستور المصري الجديد التزام الدولة بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله والتعويض العادل عن الأضرار الجسيمة عنه وبسببه.
- انطلاقًا من الالتزام الدستوري بمكافحة الإرهاب، أقرَّ المشرع المصري حزمة من التشريعات الوطنية التي تتسق مع التزامات مصر الإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. ويأتي على رأس هذه التشريعات:

- القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، والمعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، والذي يواكب التطورات النوعية السريعة في مجال تمويل العمليات الإرهابية.
- القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ لمكافحة الإرهاب، وهو قانون شامل للتصدي لجرائم الإرهاب وتمويله من الناحيتين الموضوعية والإرجائية.
- القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين (والمُعدَّل بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧)؛ بهدف حصار الإرهاب وتجفيف منابعه عن طريق إعداد قائمة بأسماء العناصر والجماعات المتورطة في أعمال العنف والإخلال بالنظام العام وتعقبهم وحظر أنشطتهم.
- القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية.
- قانون رقم ١٤ المعدل بقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء.
- قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ لتنظيم ممارسة العمل الأهلي.

وقد أدرجت بعض التعديلات على مجموعة القوانين السابقة؛ وذلك حرصًا من المشرع المصري على أن تأتي التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب مواكبةً ومتفقةً مع الصكوك الدولية وقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب.

٢. الشق الوقائي- التوعوي والمواجهة الفكرية:

كانت الدولة المصرية سبّاقة في التحرك عمليًا، وسريعًا نحو تحصين المجتمع ضد الإرهاب والفكر المتطرف؛ حيث أطلق رئيس الجمهورية عام ٢٠١٤ مبادرة دعا فيها إلى تصحيح وتصويب الخطاب الديني، وانطلاقًا من هذه المبادرة الرائدة، لَعِبت

[٤٣] التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف،Egypt MFA Blog مدونة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية المصرية، ٢٠٢١، اقرأ في:https://2u.pw/xnvqqA

المؤسسات الدينية، وعلى رأسها الأزهر الشريف دورًا كبيرًا في مواجهة الأفكار المتطرفة المؤدية إلى الإرهاب، ويتمثل ذلك في ما يلي:

أ. إنشاء "مرصد الأزهر العالمي للرصد والإفتاء الإلكتروني"؛ لتقديم الفتاوى الصحيحة ودحض الفتاوى المتطرفة، و"مركز الأزهر للترجمة" لترجمة المؤلفات التي تُعطي صورة صحيحة عن الإسلام.

ب. إطلاق مجموعة من المؤتمرات في هذا الصدد مثل: "مؤتمر الأزهر العالمي لتجديد الفكر والعلوم الإسلامية عام ٢٠٢٠"، والذي انعقد تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بمشاركة وفود من ٤٦ دولة من دول العالم الإسلامي لمناقشة أُطر مفاهيم تجديد الفكر الديني، وأسفر ذلك عن إنشاء "مركز الأزهر للتراث والتجديد" الذي يضم علماء متخصصين في مجالات المعرفة من داخل مصر وخارجها.

٣. المواجهة الأمنية:

تقوم الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية بتنفيذ استراتيجية أمنية شاملة ترتكز على المحاور التالية:

- رصد التنظيمات الإرهابية وكشف هياكلها التنظيمية وتقويض قدرات التنظيمات الإرهابية من خلال استهدافها.
- كشف غموض وملابسات ارتكاب الحوادث الإرهابية ومكافحة التهديدات المرتبطة بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- مكافحة عمليات التسلل عبر الحدود، وعمليات تهريب الأسلحة ومنع وصولها للإرهابيين واتخاذ الإجراءات (الرقابية-القانونية) لمكافحة الحيازة غير المشروعة للأسلحة والمفرقعات وتطبيق إجراءات تأمينية فاعلة لحماية الشخصيات والمنشآت المهمة والحيوية والدبلوماسية ودور العبادة.
- تكثيف الحملات على الأوكار والبؤر الإجرامية ومكافحة جرائم غسل الأموال والجريمة المنظمة وكذلك متابعة القيادات الإرهابية الهاربة بالخارج.
- متابعة الصفحات التحريضية ومواقع الجماعات الإرهابية والتنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).
- إدراج أبرز العناصر الإرهابية الهاربة خارج البلاد (المحكوم عليها- المطلوب ضبطها وإحضارها قضائيًا على القوائم (الدولية- الإقليمية) الخاصة بمكافحة الإرهاب.
- أسفرت نتائج تطبيق الاستراتيجية المشار إليها عن تحقيق الكثير من النجاحات، خاصةً في مجال تقويض نشاط ما يسمى (تنظيم أنصار بيت المقدس)، والقضاء على ما يسمى (تنظيم أجناد مصر)؛ حيث ارتكزت الخطة الأمنية الشاملة التي اضطلعت

وزارة الداخلية بتنفيذها لمجابهة نشاط التنظيمين السابقين على تفتيت هيكلهما التنظيمي وملاحقة عناصرهما الهاربة وتقويض قدراتهما ومواردهما البشرية واللوجستية.

جهود مكافحة نشاط تنظيم " الإخوان" الإرهابي:

نجحت الأجهزة الأمنية في تنفيذ استراتيجية شاملة لإفشال مخططات تنظيم الإخوان الإرهابي، ترتكز على محورين أساسيين: (المحور الوقائي: يهدف إلى إجهاض المخططات الإرهابية من خلال التنبؤ بالتهديدات الإرهابية وتوجيه الضربات الأمنية الاستباقية ضدها، ومحور مكافحة الإرهاب، وكشف العمليات الإرهابية وملاحقة مرتكبيها واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم)، أسفرت جهود ملاحقة أعضاء الحركة المسلحة التابعة للتنظيم عن النتائج التالية:

- تحديد ملابسات الأحداث التي يرتكبها أفراد الجناح المسلح ومراقبة المؤسسات الاقتصادية الداعمة للمنظمة في إطار الخطة الهادفة إلى تجفيف مصادر تمويلها.
- ونجحت الأجهزة الأمنية في التعرف على مخططات التنظيم لتفعيل ما يسمى (الحِراك الثوري) الذي يهدف إلى تكثيف ترويج الشائعات والأكاذيب؛ حيث تم القبض على الكثير من العناصر القائمة على هذه الخطة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.
- أسفرت الجهود الأمنية عن كشف مُخططات تنظيم الإخوان الإرهابي لتصعيد نشاطه. كما نجحت الجهود الأمنية في رصد قيام قيادات التنظيم بتقديم مبلغ مالي لأسر الإرهابيين المُدانين؛ بهدف العمل على استقطابهم للانضمام إلى الجماعات المسلحة التابعة للجماعة الإرهابية.
- نجحت الجهود الأمنية في تطبيق قانون مكافحة الإرهاب في سيناء؛ لإحكام السيطرة الأمنية هناك، مما أدى إلى محدودية تنفيذ العمليات الإرهابية مقارنة بالأعوام السابقة، وأن تنظيم داعش لا وجود له في مصر، وأن الادعاءات المتعلقة بارتباط أو انتساب تنظيم بيت المقدس لتنظيم داعش لا أساس لها من الصحة ومبنية على معلومات كاذبة تروج لها الجماعات الإرهابية نفسها، وأن تنظيم أنصار بيت المقدس ويرتبط فكريا بتنظيم الإخوان الإرهابي بوصفه المصدر الرئيس لكل التنظيمات الإرهابية.

٤. مكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه:

تُجرِّم مصر تمويل الإرهاب وفقًا لقانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، وتم إنشاء الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف تلقي الإخطارات والمعلومات حول العمليات المُشتبه فيها بتمويل الإرهاب، وقد أولت الوحدة اهتمامًا وثيقًا بالتطورات التكنولوجية التي تستغلها الجماعات الإرهابية كوسيلة للتمويل، كما تتلقى التقارير الدورية من المؤسسات بشأن جهودها في تنفيذ متطلبات مكافحة غسل

الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، وتعزيـزاً للجهـود السـابقة؛ تـم تطبيـق نظـام إلكترونـي لتلقـي الإخطارات من البنوك وغيرها؛ مما يمنح الوحدة إمكانيات كبيرة في فحص الإخطـارات المشبوهة، وأعدت وزارة الخارجية بالتعاون مع الوحدة آلية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المُتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة انتشار الأسلحة النووية.

وجميع الإجراءات السابقة التـي اتخذتها مصر لتنفيذ التزاماتهـا جـاءت متسقة مـع المعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، ومع أطر المنظمات الدولية.

٥. المواجهة الاقتصادية والاجتماعية:

بذلت الدولة المصرية، وما زالت تبذل جهودًا حثيثة؛ للنهوض بالاقتصاد المصري ومؤشـراته مـن كافـة الجوانـب، وكـذلك النهـوض بمشـروعات البنيـة التحتيـة والتحـول الرقمي، بالتزامن مع إعداد مبادرات لتحسين الظروف الاجتماعيـة للمـواطنين، وأبرزهـا ولا سيما الصـحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب، وركزت علـى نشر الـوعي بقضـايا التنمية ومواجهة الشائعات التي تروجها الجماعات الإرهابية.

- أطلقـت مصـر "اسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠"، والتـي تمثـل النسخة الوطنية لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣.
- التنفيـذ النـاجح للبرنـامج الـوطني للإصـلاح الاقتصـادي والاجتمـاعي؛ بشـهادة كبـرى المؤسسات والمنظمات الدولية.
- بـذلت الدولـة المصـرية جهـودًا حثيثـة للقضـاء علـى العشـوائيات بوصـفها حاضـنة للإرهـاب والتطـرف، وفـي السـياق نفسـه، سـعت الحكومـة المصـرية خـلال السـنوات الأخيرة إلى إعداد البنية التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص لجذب الاستثمارات؛ ممـا يسـهم فـي تحسـين نوعيـة حيـاة المـواطنين، ومـن أهـم هـذه المشـاريع: مشـاريع شـبكة الطـرق الوطنيـة ومشـاريع قطـاع الطاقـة، كمـا يحظـى قطـاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من الحكومة المصرية؛ لدوره فـي خلق فرص عمل لائقة ومنتجة، خاصةً للنساء والشباب.
- ركزت الدولة المصرية على التدريب وبنـاء القدرات كأحد المحـاور الأساسية لخطـة الدولـة لتحقيـق الإصـلاح الإداري، وبـالتوازي مـع هـذه الخطـة، تـولي الدولـة كامـل الاهتمـام والـدعم مـن القيـادة السياسـية للانتقـال إلـى المجتمـع الرقمـي؛ بهـدف مكافحـة الفساد.
- حققت الدولة المصرية الكثير من النجاحات في مجال تمكين المرأة سياسيًا واقتصـاديًا واجتماعيًا خلال السنوات القليلة الماضية.

وتتويجًا لحالة الأمن والاستقرار التي شهدتها مصر، شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في إيرادات السياحة لتصل إلى نحو ١٢.٦ مليار دولار، بنسبة زيادة ١٤٧% عن عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وتم الانتهاء من عدد من المشروعات منها: (حوالي ١٦.٦٣١ وحدة في مجال الإسكان - إنشاء ١٢ محطة تحلية مياه البحر - إنشاء ٦٤ مدرسة، ٩ أقسام تعليمية، ٣٨ معهدًا أزهريًا، تطوير ٨٥ مدرسة - إنشاء المدرسة - جامعة العريش وجامعة الملك سلمان بجنوب سيناء - إنشاء عدد كبير من الكباري والأنفاق - تطوير عدد كبير من مراكز الشباب - إنشاء عدد من المستشفيات والوحدات الصحية ونقاط الإسعاف بسيناء - إنشاء ٤ مناطق صناعية - استصلاح ٥٥ ألف فدان، وتوفير ١٦٥ ألف فرصة عمل - إنشاء عدد كبير من المشروعات الخدمية والصناعية). [٤٤]

٦. حقوق ضحايا الإرهاب:

- تم إنشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين التابع لمجلس الوزراء، والذي يهدف إلى تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة والرعاية لأسر الشهداء والمصابين ، كما تقوم الدولة المصرية بتوفير مزايا ومعاشات استثنائية لضحايا الإرهاب.
- قامت الدولة المصرية بصرف مساعدات اجتماعية بصفة استثنائية لأسر الشهداء والمصابين من ضحايا الإرهاب بقيمة ٩٠.٧٣٠ مليون جنيه مصري، فضلًا عن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعلاج أزمات ما بعد الصدمات مستهدفين أطفال أسر الضحايا، و يشارك مع الدولة المصرية ١٥٠ جمعية أهلية محلية في إطار دعم جهود الدولة في تنفيذ تطبيق إلكتروني لنشر القيم الثقافية الإيجابية والوقاية من الاستقطاب الفكري.
- يسعى الهلال الأحمر المصري من خلال وحدة الدعم النفسي إلى تعزيز المعافاة النفسية والاجتماعية وتنمية جميع أفراد المجتمع ، وكانت مصر من الدول التي بادرت بإنشاء مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب بالأمم المتحدة في نيويورك.

ثالثًا: الجهود المبذولة على المستويين الإقليمي والعالمي: [٤٥]

وضعت الدولة المصرية قضية مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف كإحدى أدوات سياستها الخارجية؛ حيث كثفت الدبلوماسية المصرية من جهودها للترويج لرؤية مصر ومقاربتها الشاملة وأدواتها المتنوعة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف كما يلي:

---

[٤٤] المصدر السابق نفسه.

[٤٥] التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف،Egypt MFA Blog مدونة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية المصرية، ٢٠٢١، اقرأ في: https://2u.pw/xnvqqA

١. إقليميًا:

واصلت مصر دورها الفعال في دعم الجهود الأفريقية في مكافحة التطرف والإرهاب، وفي هذا الإطار عقدت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ بالتعاون مع الجهات المعنية الكثير من الدورات التدريبية لمئات الكوادر الأفريقية في مجال تحليل الجرائم الإرهابية وتأمين المرافق الحيوية، بالإضافة إلى دور مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع والذي تستضيفه القاهرة، بالإضافة إلى إطلاق رئيس الجمهورية "منتدى أسوان للسلام الدائم والتنمية المستدامة"، و "منتدى الشباب العربي الأفريقي" بمدينة أسوان، والذي ناقش عددًا من القضايا، وتشمل قضايا الإرهاب، كما نظمت مصر عددًا من الفعاليات المهمة في مجال مكافحة الإرهاب خلال عضويتها السابقة في مجلس السلم والأمن الأفريقي في الفترة من أبريل ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ ، وخلال هذه الفترة أيضًا، نظمت مصر جلسة حوار مفتوح حول مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني، وكان من أهم نتائجها إنشاء مركز الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب في القاهرة.

وعملت مصر على تعزيز المنظومة العربية لمكافحة الإرهاب وقدمت مشروع قرار أصدره مجلس وزراء الخارجية العرب في مارس ٢٠١٨ حول تطوير المنظومة العربية لمكافحة الإرهاب.

٢. عالميًا:

على مستوى الأمم المتحدة: خلال فترة تولي مصر منصب ممثل القارة الأفريقية لمقعد العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، نجحت مصر في إصدار عدد من قرارات مجلس الأمن المهمة في مجال مكافحة الإرهاب، مثل: القرار رقم ٢٣٥٤ الصادر عام ٢٠١٧ والذي أقر " الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي"، وكذلك القرار رقم ٢٣٧٠ للعام نفسه بشأن "منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة" وعقدت مصر الكثير من اللقاءات لبحث تعزيز جهود مكافحة الخطاب والفكر الإرهابي، وسُبل مواجهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة تمويل الإرهاب.

كما انضمت مصر إلى مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمكافحة الإرهاب في سبتمبر ٢٠١٨ كجزء من جهودها لمكافحة الإرهاب، وفي عام ٢٠٢٠، تم اختيار مصر إلى جانب إسبانيا كميسرين مشاركين للمراجعة الدورية السابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتواصل مصر دعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق، وأيضًا تواصل مصر دورها النشط في المنتديات المتعددة الأطراف الأخرى، مثل: "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)."

رابعًا: الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون الدولي والعربي والأفريقي: [٤٦]

١. كانت مصر في صدارة الدول التي حذرت من مخاطر الإرهاب وتداعياته المدمرة على المنطقة، كما شاركت دوليًا في جهود مكافحة الإرهاب عن طريق الانضمام إلى أغلبية الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب؛ إذ بادرت بالتوقيع على اتفاقية جنيف لمنع وتعقب الإرهاب لعام ١٩٣٧م.

٢. صدَّقت مصر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب منها:

- اتفاقية طوكيو بشأن الجرائم والأفعال المرتكبة على متن الطائرات المبرمة في طوكيو في سبتمبر ١٩٦٣، واتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المبرمة في لاهاي ١٩٧٠، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني لعام ١٩٧١.
- اتفاقية منع الجرائم المرتبكة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية والتي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٣، الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي أقرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٧٩.
- بروتوكول بشأن قمع العنف غير المشروع في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي في فبراير ١٩٨٨.

٣. وقّعت مصر على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، منها:

- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المبرمة في ١٩٩٢، اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، والتي انضمت إليها مصر عام ٢٠٠٠، والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموقعة في ٢٠١٠، والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠١٤.الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في ٢٠١٠.
- معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي عام ١٩٩٢، اتفاقية الرياض للتعاون القضائي في عام ١٩٨٣.

وبشكلٍ عام، أسهمت هذه الاستراتيجية بشكل كبير في تطوير سياسات مكافحة الإرهاب التي تم تنفيذها على المستوى الوطني خلال السنوات الماضية بما أدى إلى احتواء الإرهاب وآثاره والحد من أخطاره وتداعياته، خاصةً فيما يتعلق بهذه الاستراتيجية تعزيز الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومع الفرد المواطن للمساهمة بفعالية في جهود مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، وتُدرك مصر الطبيعة العالمية للإرهاب، وتتعاون بشكل فعال مع المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب، وهي تدعم الجهود الرامية إلى بناء السلام

[٤٦] المصدر السابق نفسه.

والحفاظ عليه في البلدان التي مزقتها الصراعات والتي تشكل أرضًا خصبة للجماعات الإرهابية، كما يركز النهج المصري أيضًا على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة التفسيرات الدينية الخاطئة التي يستخدمها الإرهابيون لتجنيد المؤيدين وتشجع البرامج التي تُعزز التسامح والتعددية واحترام التنوع والتفاهم بين الأديان، كما يُعد منع تمويل الإرهاب وإجراء التحقيقات الجنائية المتعلقة بالإرهاب من أولويات مصر، وتُدين أي إساءة استخدام لوضع اللاجئ من قِبل الإرهابيين، وتدعو الدول الأعضاء إلى حماية السكان المدنيين من الهجمات.[٤٧]

خاتمة الدراسة:

١. كان للإرهاب تداعيات خطيرة على المجتمع المصري سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا.
٢. تتكون أبعاد السياسة المصرية لمكافحة التطرف والإرهاب من ثلاثة أبعاد؛ البُعد الامني والعسكري، البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، ولم يكن هناك أي تباين في درجة اهتمام الحكومة بتلك الأبعاد ، الأمر الذي أدى لنجاح الاستراتيجية المصرية ، وزاد فعالية الجهود المصرية في مكافحة التطرف والإرهاب.
٣. إن أفضل سُبل لمكافحة الإرهاب وأكثرها توفيرًا للنفقات والأعباء المادية والمعنوية، هو أسلوب المكافحة الناعمة؛ أي الأسلوب الذي يركز على الأبعاد القبلية المتمثلة في البُعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وليس أسلوب المكافحة الخشنة المتمثل بالتركيز على البُعد الأمني والعسكري، فتحسين مستويات الديمقراطية والحرية والحقوق ، والقضاء على الفقر والبطالة وقصور العدالة التوزيعية ، وتحسين البنى التحتية ومستوى الخدمات المقدمة للفرد، تؤدي إلى تطور الدولة وازدهارها ، كما تسهم في تجفيف منابع الإرهاب.
٤. على الرغم من أهمية البُعد الأمني والعسكري في مكافحة الإرهاب، فإنه يتضح بأن هذين البعدين الخشنيين يستهدفان الإرهابيين فقط ، ولا يستهدفان البيئة الإرهابية مثل الأبعاد الناعمة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ولذلك بذلت مصر جهودًا كبيرة لمكافحة الإرهاب من خلال سياستها الخارجية واعتمدت في رؤيتها الخارجية على دعم الدولة القومية وتمكين مؤسساتها بمنأى عن أي سياسة خارجية طائفية أو نفعية.
٥. اعتمدت الدولة المصرية في مكافحتها للإرهاب على التعاون الدولي مع دول الجوار الإقليمي، وكذا التعاون الدولي مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

[٤٧] رجب، إيمان: "الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم النشر بتاريخ:٢٠٢٢-١٠-١٧، إقرأ في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17638.aspx

بوصف مكافحة الإرهاب هدفًا استراتيجيًا للجماعة الدولية على المستويين الإقليمي والعالمي، احتلال القضية الفلسطينية مكان الصدارة في أولويات السياسة الخارجية المصرية خلال فترة حكم الرئيس السيسي؛ حيث سعت مصر لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وإزالة مظاهر التوتر في العلاقات الثنائية التي انتابت علاقات الدولتين المصرية والفلسطينية عقب سقوط حكم الإخوان، مما حد من الأنشطة الإرهابية ذات الصلة.

٦. المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة من أسباب زيادة الأعمال الإرهابية، وسبب لاستغلال الشباب بالانخراط بالتنظيمات والأعمال الإرهابية وتُعد الآليات الدولية والإقليمية والوطنية آليات قاصرة، وغير قادرة فعليًا على الحد من ظاهرة الإرهاب الدولي ومواجهة الأعمال الإرهابية الدولية التي أظهرت أبشع صور العنف والإرهاب في تاريخ البشرية.

توصيات الدراسة:

١. توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون العالمي في مكافحة التطرف والإرهاب، من خلال التركيز على الأسباب الجذرية، والتعامل مع الشركاء الإقليميين، ودعم جهود بناء السلام، واحترام حقوق الإنسان، وتهدف الدولة المصرية إلى حماية الأمن القومي، والمساهمة في الجهود العالمية؛ لمكافحة خطر التطرف والإرهاب وتداعياتهما.

٢. استحداث قوانين خاصة لمكافحة الأعمال الإرهابية؛ لسد ثغرات القانون العقابي المصري.

٣. ضرورة وجود وثيقة تتضمن استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف، وهي التي عادة ما تكون كفيلة بوضع التوجه العام في التعامل مع الإرهاب والتطرف وتحديد الجهات المعنية بمكافحتهما.

٤. الرصد المبكر لأي كيانات إجرامية على الساحة الداخلية ذات الصلة بالكيانات الإرهابية وعناصرها واستهدافها وضبط عناصرها واتخاذ الإجراءات القانونية والأمنية تجاهها.

٥. الاستهداف المبكر للمجموعات التنظيمية التي انشقت من التنظيمات الكبرى وإجهاض مخططاتها.

٦. مواجهة المخططات الإرهابية التي تقوم على تجنيد الجماعات الإرهابية من خارج البلاد، وتحديد مواقع انطلاقها الخارجية، ووسائل اتصالها، ومصادر تمويلها.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

تقارير:

التقريـر الـوطني لجمهوريـة مصـر العربيـة حـول مكافحـة الإرهـاب والفكـر المتطرف،Egypt MFA Blog مدونـة الخارجيـة المصـرية، وزارة الخارجيـة المصرية،٢٠٢١، إقرأ في: https://2u.pw/xnvqqA

تقرير "عدسـة العمليـات الإرهابيـة فـي أفريقيـا"، مؤسسـة ماعـت للسـلام والتنميـة وحقوق الإنسان، سبتمبر٢٠٢٢،إقرأ في:https://2u.pw/K5wDPhiq

تقريـر مؤشـر الإرهـاب فـي المنطقـة العربيـة ٢٠٢١، مؤسسـة ماعـت للسـلام والتنميـة وحقوق الإنسان،١٠ أبريل، ٢٠٢٢،إقرأ فيhttps://2u.pw/JPbxN4H

ويكي ثـورة،" التقريـر السـنوي بأعـداد الضـحايا والمعتقلين فـي عهـد المعزول مرسـي"، المركـز المصـري للحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة، متـاح علـى الـرابط الآتـي: https://ecesr.org تاريخ الدخول ٢٠٢١/١/١٥.

مؤتمرات:

عبد الحفيظ ،بركات سيد ،"الانفلات الأمني والأزمـة الاقتصـادية وتـداعياتها علـى السـوق العقـاري فـي ضـوء أحـداث الربيـع العربـي وسـبل المواجهـة"، المـؤتمر السـنوي السادس عشر: آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربـي، مـج ٢ ، القـاهرة، (٢٠١١)، وحـدة أ د. محمـد رشـاد الحمـلاوي لبحـوث الأزمات كلية التجارة ـ جامعة عين شمس، ص ١٢٧١.

الدوريات العلمية:

أحمـد حسـن، سـحر،" عوامـل نهـوض الاقتصـاد المصـري: دراسـة حالـة الجمهوريـة البرازيليـة الفتـرة مـن ٢٠٠٣ إلـى ٢٠١٤"، المجلـة العلميـة لقطـاع كليـات التجـارة كلية التجارة، جامعة الأزهر، عدد ١٣، ٢٠١٥، ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

البدراني، فاطمـة محمـد صـالح،" الآثـار النفسـية للإرهـاب لـدى الطلبـة النـازحين وغيـر النـازحين"، المجلـة التربويـة كليـة التربيـة ـ جامعـة سـوهاج، مجلـد ٧٨، أكتـوبر، ٢٠٢٠، ص ٢٤١٤.

حبيب، كمال، "الإسلاميون والعنف بعد ٣٠ يونيو"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر ، ٢٠١٣، مجلد ١٣، عدد ٥٢، ص ١١٦.

الدسوقي، أبو بكر، "السياسة الخارجية المصرية بين المراجعة والتقييم"، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٢ عدد ٢٠٩، يوليو ٢٠١٧ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، مصر.

رجب، إيمان أحمد،" تقييم أولى لسياسات مكافحة الإرهاب في مصر ،آفاق سياسية"، ع٢٧، ٢٠١٦ ، المركز العربي للبحوث والدراسات القاهرة، ص ١٠٥.

سبع، سداد مولود،" النظام السياسي المصري: دراسة تحليلية مجله قضايا سياسية معاصرة"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العدد ٥١، ٢٠١٨، ص ٢٠٧.

السيد، دلال محمود، "استعادة قوة الجغرافيا في الجمهورية المصرية الثالثة، ملحق مجلة السياسة الدولية"، عدد يوليو ٢٠١٤، ص ٦.

شلاطة، أحمد زغلول، "الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر"، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦٢ ، ٢٠١٧، ص ٣٥-٣٦.

عبد الراضي، هبة أحمد ، "تداعيات العنف على السياسة العامة في مصر بعد ٣٠ يونيو"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ٨، ٢٠١٧ ، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ص ٨٤٠.

عزاق، رقية،" دور الدعم الاجتماعي المدرك كعامل مخفف لاضطرابات ما بعد الصدمة لدى ضحايا الإرهاب"، مجلة عالم التربية المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية عدد ٤٢ ، ٢٠١٣، ص ٣٠٨-٣٠٩.

عسكر، أحمد ،" صناعة التطرف.. الأسباب وطرق المجابهة"، عدد رقم ٦٠، من فصلية" أحوال مصرية" تم النشر بتاريخ: ٢٠١٦-٥-٢٣،إقرأفي: https://acpss.ahram.org.eg/News/5489.aspx

كاظم، أحمد عدنان،" إشكاليات الاستقرار السياسي في الحكم بعد أحداث الربيع العربي: رؤية تقويمية"، مجلة حوليات آداب عين شمس ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٨ مجلد ٤٦، ص ١٦٤- ١٦٥.

الرسائل العلمية:

الحوراني، إبراهيم فواز ابراهيم ،" أثر الإرهاب على السياحة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٧: دراسة حالات الأردن، مصر تركيا، فرنسا وإيطاليا"، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٩، ص ١٠٣.

عبد الرؤوف ،علاء بسيوني، "أثر الاختلالات الهيكلية على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على مصر في الفترة "١٩٩١ : ٢٠١٥"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠١٨ ، ص ب.

المواقع الإلكترونية:

أهم الحوادث الإرهابية، الهيئة العامة للاستعلامات،١٨ يونيو ٢٠٢٢،إقرأ في: https://2u.pw/b7yOftL

بيان صحفي مشترك من ٢٠ منظمة حقوقية عام من حكم محمد مرسي سجل حافل من الانتهاكات وتقويض منهجي لدولة القانون المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، متاح على الرابط الآتي: https://cipr.org ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/١/١٥.

التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب،" مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٢م - قياس تأثير الإرهاب"، العدد السابع والثلاثون ، مايو سنة ٢٠٢٢،إقرأ في :
https://www.imctc.org/ar/eLibrary/INTReports/Pages/report18052022.aspx

رجب، إيمان:" الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم النشر بتاريخ:٢٠٢٢/١٠/١٧، اقرأ في: https://acpss.ahram.org.eg/News/17638.aspx

رجب، إيمان:" الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم النشر بتاريخ:٢٠٢٢/١٠/١٧، اقرأ في: https://acpss.ahram.org.eg/News/17638.aspx

رمزي، حسين، وآخرون،" ساحة تعذيب إخوانية على سور الاتحادية"، جريدة المصري اليوم، عدد ٢٠١٥ ، ٢٠٢١/١٢/٧.

سلطان، أحمد، "إخوان وجهاديون خريطة الإرهاب في مصر منذ ٢٠١٣"، مركز الإنذار المبكر، متاح على الرابط التالي:https://ewc-center.com.

ويكي ثورة،" التقرير السنوي بأعداد الضحايا والمعتقلين في عهد المعزول مرسي"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، متاح على الرابط التالي: https://ecesr.org تاريخ الدخول ٢٠٢١/١/١٥.

غالي، مينا،" الإرهاب.. تفجيرات واستهدافات ومحاولات اغتيال لـ«مبارك» "المصري اليوم، القاهرة ، ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1475357

الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة الإرهاب تؤكد على ضرورة شمولية مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، الهيئة العامة للاستعلامات، السبت، ١٠ فبراير ٢٠١٨.

المراجع باللغة الأجنبية:

(A) Reports

(CTED) ,Country Reports on Terrorism 2019: Egypt, Security Council - Counter-Terrorism Committee (CTC) | Counter-Terrorism Committee Executive Directorate .

(B) Scientific journals:

Eman Ragab, Targeting Leaders as a Strategy for Countering Terrorism: The Egyptian Case, Polish Institute of International Affairs, Vol. 22, Iss. 1, Warsaw,(2013),P116.

GLOBAL TERRORISM INDEX,Institute for Economics and Peace University of Maryland USA 2014. p4.

GLOBAL TERRORISM INDEX Institute for Economics and Peace University of Maryland USA-2016-p 10.

GLOBAL TERRORISM INDEX Institute for Economics and Peace University of Maryland US 2018 p8.

GLOBAL TERRORISM INDEX Institute for Economics and Peace ، University of Maryland US 2019-p8.

GLOBAL TERRORISM INDEX Institute for Economics and Peace،University of Maryland US 2017 p10.

GLOBAL TERRORISM, INDEX Institute for Economics and Peace University of Maryland. USA 2015، p10.

(C) Articales from an online source:

Being A Trauma Survivor In Times Of Political Tension, The Guest House, "available on" https://www.theguesthouseocala.com ، 23/3/2021.

Global Terrorism Database site available on: https://www.start.umd.edu • 15-2-2021

Terrorism and Organised Crime ,Amani Africa, Terrorism and Organised Crime – Amani Africa.

The Fight Against Terrorism and Extremism and Human Rights Protection in Xinjiang,http:// geneva.china-mission.gov.cn/eng/ztjs/aghj12wnew/Whitepaper/202110/t20211014_9587980.htm